جامعة محمد الصديق بن يحي/ جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دروس في:

مدخل لعلم السياسة 1

مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس
جذع مشترك علوم سياسية
السداسي الأول

الدكتور: ريموش سفيان

الأهداف الأكاديمية من تدريس مقياس: مدخل لعلم السياسة

الهدف من مقياس مدخل الى علم السياسة1 هو تقديم نظرة عامة من خلال التعريف بالسياسة كظاهرة اجتماعية، ودراسة مختلف المواضيع والتطورات التي لحقت بعلم السياسة بحكم طبيعة الظاهرة السياسية، وما تمتاز به من حركية وتغير، وباعتبار أن السياسة ليست مجالا يقتصر على فرد أو مجموعة خاصة، بل شأن عام يقتضي مشاركة وتفاعل الجميع، ذلك أن مخرجاتها تعني الجميع وترسم مستقبل الأجيال والأمم.

أما الفئة الاكاديمية المستهدفة فهي طلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك، قصد تحقيق مجموعة من الغايات:

- تمكين الطالب من فهم وتحليل الظاهرة السياسة وتمييزها عن الظواهر الأخرى من خلال إنتاجها لموازين قوى تحددها مختلف الأبعاد الاقتصادية، المالية والتكنولوجية، الثقافية والاجتماعية التي توظفها فواعل متعددة داخلية وخارجية، لتنتج حركية في آليات توظيف والتحكم والمحافظة على السلطة والتغيير، وما يتبع ذلك من تداول على السلطة وفقا لطرق دستورية وقانونية أو عنيفة غير قانونية تهدد الأمن والاستقرار السياسي للكيانات السياسية والمجتمعات.

– التعامل مع مشكلات المجتمع السياسي ومحاولة تقديم بدائل شاملة في السياسة والاقتصاد والمجتمع.

– دور علم السياسة في بناء المواطن الصالح في إطار المواطنة الكاملة، والتعرف على مؤسسات الدولة ووظائفها المجتمعية.

– اكتشاف العلاقة الترابطية بين المواضيع المختلفة كالسياسة والقانون المجتمع والدولة، العمليات والمؤسسات السياسية، والتأكيد على الطابع الشامل والمركب والمعقد لعلم السياسة.

تمهيد:

يقول أحد العلماء:" إعلم أن للعلوم أوائل تؤدي إلى أواخرها ومداخل تفضي إلى حقائقها، فليبدأ طالب العلم بأوائل العلوم قبل أواخرها وبمداخلها قبل حقائقها، ولا يطلب الآخر قبل الأول ولا الحقيقة قبل المدخل"

فالمدخل يعتبر الخطوة الأولى لطالب العلم ليتزود بالمعاني والمصطلحات السياسية وكذلك المعارف ليتمكن من المادة وتعقيداتها.

ولعلنا نستشهد في بداية الأمر بالعبارة الشهيرة لعالم السياسة فولتير :" إذا أردت أن تتحدث معي فعليك أن تحدد مصطلحاتك"

لا يختلف اثنان في أن السياسة أصبحت تمثل في وقتنا الحاضر مسألة حيوية، لا بالنسبة للمختصين في العلوم الاجتماعية أو المشتغلين بالسياسة فحسب، بل إن كل فرد في المجتمع أصبح يتحدث في موضوعاتها، ويناقش تساؤلاتها، مثلما يتعرض للموضوعات الأخرى في حياته العامة كالدين والفن وغيرها.

والسبب هو أن علم السياسة قد حقق رواجا، بحيث أن الكل له مشاعر واتجاهات وثقافة تجاه المسائل السياسية، والسبب أن العلم المعاصر قد أصبح يتعذر فيه على الإنسان أن يقف منعزلا عن النقاشات والمناورات السياسية، الأمر الذي

دفع بعض الباحثين إلى وصف الانسان الحديث بأنه انسان سياسي، فأرسطو في كتابه "السياسة" أراد القول أن جوهر الوجود الاجتماعي هو السياسة، والطريق الوحيد أمام المرء للتعبير عن حياته (الطريق الفاضل) هو ممارسة السياسة، والهدف هو الوصول إلى أرقى شكل من الحياة الإنسانية ولا يتأتى ذلك إلا بالتفاعل السياسي.

إن فهم السياسة يحتاج إلى منظور متكامل ومتعدد الأبعاد، من خلال التفاعل الحقيقي والصحيح بين النظرية والواقع، وبين الفكر المجدد والسياسات العلمية.

وعلى هذا النحو المنهجي، تحددت المحاور الأساسية لهذا المقياس من خلال البرنامج التالي:

المحور الأول: السياسة وعلم السياسة

1-مفهوم السياسة وعلم السياسة

2-السياسة بين الفن والعلم

3-السياسة بين السلب والايجاب

4-تطور مجال الدراسات السياسية

المحور الثاني: علم السياسة: الموضوع والمنهج

1-موضوع علم السياسة من خلال التعاريف

2-تحديد مفهوم الأساس في علم السياسة

3-نظرية الدولة: النظريات المفسرة لنشأة الدول واشكال الدول.

4-نظرية السلطة ومبدأ الفصل بين السلطات

المحور الرابع: علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الأخرى

المحور الخامس: مجالات وفروع علم السياسة

- المؤسسات والنظم السياسية

-الأحزاب الفئات والرأي العام

-النظرية السياسية

-العلاقات الدولية

ويتوافق مع هذا البرنامج في المحاضرات تطبيق على مستوى الاعمال الموجهة، من خلال استكشاف بطريقة أكثر دقة وتحليل وفتح المجال للنقاش حول البحوث المقترحة التالية:

البحث الأول: مفهوم السياسة وعلم السياسة.

البحث الثالث: فروع ومناهج البحث في علم السياسة.

البحث الثاني: علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

البحث الرابع: نظرية الدولة: مفهومها الأركان والخصائص.

البحث الخامس: اشكال الدول.

البحث السادس: نظرية للسلطة: المفهوم الخصائص وطرق تولي السلطة السياسية.

البحث السابع: السلطات العامة في الدولة ومبدأ الفصل بين السلطات.

المحور الأول: السياسة وعلم السياسة

1 –مفهوم السياسة وعلم السياسة:

مصطلح السياسة هو مصطلح غير دقيق، والبحث عن تعريف لهذا المصطلح صعب جدا بالنظر إلى تعدد وجهات النظر إلى هذا الموضوع. وكلمة "سياسة" قد تحمل العديد من المعاني، وهذا يرجع إلى ما يمنح لها في كل استعمال، وهي إحدى أكثر المصطلحات إثارة للجدل، وما يفسر ذلك المناقشة في هذا المجال توصف بالمناقشة الصامتة (لا تؤدي إلى نتيجة دقيقة)، كون كل طرف يوظفه حسب المعنى الذي يراه رغم أن المصطلح واحد[1].

[1] – Stephen Lukes. **Power, A Radical View**, Macmillan, 2005, pp 26-27.

أ/ إبستمولوجية كلمة "سياسة"[1]:

السياسة عبارة عن مصطلح أجنبي، يقابلها في اللغة الفرنسية politique وفي اللغة الإنجليزية politics/policy ، وهي تنحدر من الألفاظ اليونانية القديمة.

Epolis: المدينة أو اجتماع المواطنين الذين يكونونها

Epolitica: تعني الدولة، الدستور، النظام السياسي

Epolitike: فن السياسة أو فن تدبير المصالح المدنية

وعلى العموم، ترجع كلمة السياسة في اشتقاقها إلى اللفظة اليونانية polis، وتعني الدولة أو دولة المدينة، فكل ما يتعلق بإدارة شؤون المدينة يعتبر سياسة.

لا يوجد لعلم السياسة تعريف رسمي أو دقيق، فالسياسة يمكن أن تعتبر نشاطا بشريا أو أكاديميا، كما أنها يمكن أن تعتبر علماً أو علوماً سياسية، وفي كل الأحوال فإن البعض يعتقد بأن عملية البحث في معرفة الحقيقة حول الكيفية التي يمارسها الناس للسلطة قد تكون منفصلة تماماً عن نشاطهم الفعلي في السعي لممارسة هذه السلطة. بشكلٍ علمي فإن الأفكار السياسية تمثل أهم بعض الأسلحة في ترسانة

[1] – لمزيد من التفاصيل في فلسفة المصطلح وتأصيله اللغوي، انظر: قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**. دار الثقافة للنشر، بغداد، 2012، ص ص 22-25.

الشخص السياسي، ويعتبر تجاهل هذا الأمر إما أن يكون نوعا من السذاجة، أو محاولة متكررة متعمدة لتقديم نوع من الأيدلوجيا السياسية المثيرة للجدل، على اعتبار أنها حقيقة من الناحية السياسية لا جدال فيها.

جاء في لسان العرب لابن منظور (الجزء 07): السياسة تعني الرياسة، وساس الأمر سياسة أي قام به، فهي القيام على الأمر وتدبيره، أو القيام على الشيء بما يصلح[1].

[1] – أبو الفضل ابن منظور، **لسان العرب**، ج7، منشورات بيروت، لبنان، ص 239.

يقول السيوطي:" كل من يهتم بالشؤون العامة وعلى علم بها، فهو سياسي، ولو كان خارج السلطة"، فكل فرد يقوم بالإصلاحات وأعمال خيرية ويراقب الوضع الداخلي والمحلي فهو سياسي، وإن لم تكن له إمكانيات مادية وبشرية، فأينما كان الخير والخدمة العامة فثم السياسة.

عند العرب كان مصطلح السياسة يدور حول الرعاية والتدبير لشؤون الناس وهدفها تحقيق الصلاح.

والحقيقة أن كلمة "السياسة" نكرة أو معرفة والتي استخدمت لغويا بمعنى رعاية الناس وتدبير أمورهم وإصلاح حالهم لم تظهر في عناوين المؤلفات الخاصة بهذا النوع من المعرفة قبل مطلع القرن الثالث هجري، حيث في هذا القرن ترسخ استخدام السياسة بمفهومها الاصطلاحي في الادبيات الفكرية وظهرت مؤلفات عديدة كانت كلمة "سياسة" جزءا من عناوينها، على سبيل المثال لا الحصر:

-تدبير الملك و**السياسة**، لسهل بن هارون (215هـ)، وهو من الكتب المفقودة، وقد ذكره النديم في فهرسته.

-تقويم **السياسة** الملوكية والأخلاقية الاختيارية، للأصمعي (216 هـ.)

-**سياسة** الملوك، للوزير، لأبي دُلَف القاسم بن عيسى بن إدريس العجلي (225هـ).

-**سياسة** المالك في تدبير الممالك، لشهاب الدين بن أبي الربيع (227هـ).

-أدب الشريعة وأدب **السياسة**، لعلي بن شهريار الأهوازي (نحو 250 هـ)، وهو مفقود.

-خبر الملك العادل في تدبير المملكة و**السياسة**، لأحمد بن أبي طاهر طيفور (280 هـ)، وهو مفقود.

-كتاب **السياسة**، لأحمد بن الطيب السرخْسي (286 هـ).

-رسالة في **السياسة** الملوكية، لعبدالله الخزاعي (ت 300 هـ)، وهو مفقود.

وقد ترسخ استخدام الكلمة في القرن الرابع والخامس وما تلاهما، وظهرت مؤلفات عديدة، دخلت الكلمة في نسيج عنواناتها[1].

وتوجد تعريفات متعددة للسياسة، إذ ينظر البعض للسياسة على أنها حكم الدولة، والبعض الآخر ينظر إليها على أنها فن وممارسة حكم المجتمعات الإنسانية، ويرى البعض أن السياسة هي فرع من العلم المدني يتناول أصول الحكم وتنظيم شؤون الدولة[2].

[1]-لمزيد من التفاصيل انظر: نصر محمد عارف، **في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتاصيل**. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1994، ص ص 111-143.

[2]- حسن صعب، **علم السياسة**. دار العلم للملايين، بيروت، 1981، ص 21.

عند المدرسة الغربية[1]، جاء في دائرة المعارف الكبرى:" تعرف السياسة أنها فن حكم الدولة. ويعرف علم السياسة أنها: علم حكم الدول أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات في علاقاتها بالمواطنين والدول الأخرى.

فيقول العالم "جوليان فروند Julien Freund" أن: السياسة هي النشاط الاجتماعي الذي يحقق الأمن الخارجي وتنسيق النظام الداخلي استنادا إلى قانون في وحدة سياسية محددة، يحقق التفاهم بدلا من الصراع الناتج عن اختلاف الآراء والمصالح." أي أن السياسة عبارة عن سلوك تمارسه جهة أو طرف قصد الحفاظ على أمن الدولة الخارجي، وتنظيم العلاقات بين أجهزة الدولة ومؤسساتها وطبقاتها الاجتماعية، وهذا بواسطة قانون في اطار كيان سياسي معين.

ويعرفها أخر أنها:" تلك العمليات الصادرة عن السلوك الإنساني، التي يتجلى فيها الصراع حول الخير العام من جهة، ومصالح الجماعات من جهة أخرى، ويظهر فيها استخدام القوة بصورة أو بأخرى لإنهاء هذا الصراع أو التخفيف منه أو استمراره.

[1] –لمزيد من التفاصيل، انظر: موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**. ترجمة سامي الدروبي، جمال الأتاسي، منشورات دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، سوريا، ص ص 17–19.

وهذا ما عبر عنه ديفيد أستون David Easton في قوله أن:" السياسة هي التوزيع التحكمي للقيم." أي لكل مجتمع مطالب متعددة وإمكانات محدودة (قيم محدودة)، أي مطالب أكثر من الموارد، فالسياسي هو الذي يوزع القيم بطريقة عقلانية، ويحقق التوازن بين الموارد والمطالب، أما في حالة الصاع فيلجأ السياسي إلى القوة للتوزيع التوفيقي.

ويعبر الفرنسي موريس دوفرجيه عن السياسة بأنها:" عبارة عن صراع متواصل بين فئة اجتماعية تسعى لبسط نفوذها والتحكم في مصير المجتمع كله والتمتع بخيرات البلاد وبين فئة مناهضة لها تحرص على توفير الأمن والعدالة والمساواة لجميع الأفراد بواسطة القانون."

وعموما، فمعظم التعريفات الحديثة تتجه نحو الاعتراف بأن جوهر السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة والعلاقة بين مصالح الجماعات في إطار المجتمع السياسي.

لقد ظهرت السياسة عندما تحقق الاجتماع البشري، وهي النتيجة الحتمية لملازمة الإنسان لأخيه الإنسان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة ضرورية لندرة الموارد المتاحة وإرضاء حاجات ورغبات الإنسان، فحيثما يدرك الإنسان أنه

في حاجة إلى التنظيم[1] بغرض الاستجابة لمتطلباته المادية والمعنوية، فإن العملية السياسية تطفو على السطح. ولهذا فإن المعرفة السياسية ضرورية من أجل فهم وإدراك البيئة البشرية، وقد اعتبر أرسطو السياسة على أنها السيدة، سيدة العلوم وبأن البعد السياسي في حياة الانسان أهم الأبعاد، يقول أرسطو:" إن السياسة تشرع لنا ما يجب وما لا يجب القيام به."[2]

ب/ مقاربات رئيسية في فهم السياسة[3]:

تعريف المقاربة: هي عبارة عن مجموعة المصطلحات والمعايير والأصناف والألفاظ التي تستعمل لفهم ودراسة وتحليل أي ظاهرة سياسية، فعادة ما تحتوي كل مقاربة على مصطلح أساسي يساعد على فهم المبادئ الأساسية لعلم السياسة. أما المصطلحات المرتبطة به، فتكسب أهميتها وفقا للعلاقة التي تربطها بالمفهوم المركزي.

فالمقاربة تعبر عن وجهة نظر وزارية معينة للتحليل لا تصل إلى درجة المنهج.

---

[1]– التنظيم هو القيام بإنجازات تكون في الصالح العام، من خلال قوانين أو معايير، وبممارسة التنظيم فإننا نمارس نشاطا سياسيا.

[2] – عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة. دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص 10.

[3] – Rémi Lefebvre, **Leçons de l'introduction à la science politique**, 3ed, éd Ellipses, Paris, 2017, (336ps).

المقاربة الأولى: وتعتمد على مجموعة من السلوكات البشرية حيث:

- هناك من يعرف السياسة على أنها تلك السلوكات الإنسانية المتمركزة في هيئات وممارسات الحكومة

هذا التعريف يذهب إلى أن السياسة تكون فقط في الحكومة أو مؤسساتها، وهذا تعريف سطحي.

- يذهب البعض الآخر إلى اعتبار السياسة على أنها تلك العملية التي بمقتضاها تعالج المجتمعات البشرية مشاكلها، أي ما تدركه من العوائق التي تقف بين وضعها الحالي والأهداف التي ترغب في تحقيقها، والمقصود هنا أن السياسة يستعملها البعض لحل مشاكلهم. فمثلا ترسم الجماعة البشرية هدفا، وعندما تريد الوصول إليه تعترضها مشاكل، وحلها يعتبر سياسة.

- ويذهب البعض الآخر للقول بأن السياسة هي تلك المعاملات البشرية التي تتضمن الاستخدام أو التهديد باستخدام السلطان والنفوذ. فالإنسان إن استخدم نفوذه وسلطانه في معاملاته مع الآخرين فهو سياسي.

هذا التعريف يتناول جانبا من السياسة، لأن السياسة لا تنتج عن السلطان والنفود، بل إن السلطان والنفوذ نجده في النشاط السياسي.

- وحسب منظور آخر، السياسة هي العملية التي بمقتضاها يتم توزيع الموارد النادرة (بشرية، مادية ومعنوية) ضمن وحدة اجتماعية كالمدينة أو الدولة أو الأمة بهدف إرضاء واشباع الحاجات البشرية.

المقاربة الثانية: وتعرف بالمقاربة الاستفهامية، حيث تشمل مجموعة الأسئلة الواجب طرحها والإجابة عنها للإحاطة بمفهوم السياسة، ومن بين هذه الأسئلة:

1. كيف تقوى وحدات التقويم (التنظيم) البشري (الجماعات الرسمية، الأحزاب السياسية، الدولة القومية، المنظمات الدولية...) على الاستمرار والبقاء عبر ظروف الضغط والتحول؟ بمعنى أنه إذا عرفنا كيف تقوى هذه الوحدات على العيش في ظروف الضغط والتحول فندرك معنى السياسة.
2. كيف يتمكن الأفراد والجماعات المعنية من الحصول والحفاظ على سلطانها ونفوذها؟ فمثلا الأحزاب السياسية تريد تطبيق فكرة معينة مما يتطلب وجود الموارد. فالحصول على هذه الموارد يجعلها تمتلك سلطان ونفوذ، فنقول أن لها سياسة للبقاء والتأقلم.

3. ماهي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المغذية لمختلف أنواع الأنساق السياسية؟ (كالفوضوية، الديموقراطية، الشمولية والسلطوية...)، ففي وطن ما نجد فوضى فنسأل عن ظروف قيامها وكيفية احتوائها؟

المقاربة الثالثة[1]: وهي المقاربة التي تعتمد على التعرف على أهم أنواع الأنشطة والسلوك الذي تحتويه السياسة. فكي نعرف السياسة، لابد أن نعرف النشاطات والسلوكات التي تحتويها:

1. **الصراع:** يذهب البعض إلى اعتبار الصراع جوهر السياسة. فالناس ينتمون إلى ثقافات متنوعة ولديهم اختيارات مختلفة ويعبرون عن مشاعرهم وانشغالاتهم بطرق ودرجات متفاوتة. ونظرا لمحدودية الموارد المادية والمعنوية عند المجتمعات وعدم كفايتها لإشباع حاجات ورغبات المجتمع في كل وقت، فإن النتيجة هي تواجد منافسة بين الناس من أجل الوصول والسيطرة على موارد المجتمع، هذه المنافسة تظهر في شكل صراع بين الأفراد والجماعات والمنظمات ومختلف الوحدات الاجتماعية كالأحزاب السياسية...، وبالتالي هذه الصراعات تعتبر جوهر السياسة، لأن الذات لكي تثبت وجودها لابد من

[1] – Rémi Lefebvre, Op.cit., pp 54-57.

الصراع مع الذوات الأخرى. فالصراع هو جوهر العملية السياسية لأنه يخلق الحركة والنشاط.

2. **السلطان والنفوذ:** يركز البعض على مفاهيم السلطان كنتيجة للصراع والمنافسة السياسية للتعبير عن جملة من العلاقات والأنشطة كجزء من السياسة، فالسلطان السياسي يتمثل في:

- قدرة (أ) على الضغط على (ب): وجود علاقة بين (أ) و(ب) لأنه لولا وجود طرفين لما وجدت علاقة

- قدرة (أ) على فعل شيء ما بغض النظر عن رغبة (ب) في القيام بذلك الفعل. فالوسيلة التي يلجأ إليها (أ) لممارسة قدرته على (ب) تحدد نوعية العلاقة بين (أ) و (ب)، إن كانت علاقة قوة سلطان أم علاقة نفوذ.

فإذا كانت قدرة (أ) على الحصول على السلوك المرغوب فيه من (ب) تقوم بالتهديد أو باستخدام الجزاء إيجابيا (المكافئة) أو سلبيا (العقاب) تكون العلاقة بينهما علاقة قوة وسلطان، أما إذا كان (ب) يسير في طريق (أ) مع غياب الجزاء تكون العلاقة بينهما نفوذ.

3. **القيادة:** إلى جانب الصراع، السلطان والنفوذ، يوجد نشاط أخر نعتبره مركزيا في العملية السياسية ألا وهو القيادة، إذ أنه لما ينتظم الناس لمتابعة نشاطاتهم وأعمالهم قصد الحصول على الموارد الاجتماعية فإنهم يحتاجون إلى القيادة.

القيادة تتمثل في القدرة على تجنيد الموارد البشرية تحقيقا لأهداف معينة، فالقيادة مثل السلطان والنفوذ هي علاقة بين الناس، وتعتبر من أبرز الأنشطة السياسية ومظهرا من مظاهر التنظيم، فمثلا داخل الأحزاب السياسية أو المنظمات الطلابية... لابد من وجود قيادة.

4. **صنع القرار:** يقوم القادة بنشاط أساسي وهو صناعة القرار، فهو من الأنشطة الرئيسية التي تحتويها العملية السياسية، وتتمثل صناعة القرار في الاختيار من طرف أشخاص ذوو السلطان والنفوذ لمسار معين من العمل ضمن اثنين أو أكثر من البدائل (الاقتراحات) المتاحة.

خلاصة: الصراع والسلطان والنفوذ إلى جانب القيادة وصناعة القرار، كلها أنشطة متلازمة تشكل الجوهر والمضمون المركزي لما يسمى بالسياسة. وهي الجملة م الأنشطة لا يمكن بأي معنى أن يناقض أو يقصي بعضها بعضا، بل هي مكملة

وتخدم كلها المعنى المقصود بالسياسة لتعني بذلك:" التعبير عن الصراع بين الأفراد والجماعات بحثا عن النفوذ ضمن السلطة الشرعية الصانعة للقرار."

ج-علم السياسة:

- يعتبر النشاط السياسي جزءا من النشاط الاجتماعي، وبالتالي فإن علم السياسة لا يزيد عن كونه علما من العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة سلوك الانسان ضمن الوحدات الاجتماعية، أي دراسة نماذج التعامل البشري.
- إن العلوم الاجتماعية متعددة، وكل علم يختص بدراسة نموذج ما، وما يميز علم السياسة عن غيره من العلوم الاجتماعية، هو التركيز على العلاقات البشرية ذات الصلة بقضايا السلطان والنفوذ والشرعية.[1]
- السياسة قديمة من ناحية الفكر والتصور والفلسفة، لكنها من أحدث العلوم من ناحية المنهج والدراسة العلمية، ولقد مضى وقت طويل، قبل أن يعترف بعلم السياسة كعلم كامل ومتخصص ومستقل عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى.

[1]– العلوم السياسية: مجموعة المعارف التي تتناول الجوانب المختلفة لعلاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الاخرى كالقانون والتاريخ والفلسفة...

- إن العلوم الاجتماعية تتقاسم عنصرا منهجيا هاما وهو الالتزام بالخطوات العلمية في الدراسة والبحث، لأن العلم يهدف للكشف عن العلاقات الرابطة بين مختلف الظواهر وكذا القوانين التي تحكم حركتها.

فالعلم هو جهد إنساني منظم يتم من خلاله محاولة إدراك شبكة العلاقات الرابطة بين الظواهر الحسية، وذلك باستعمال مناهج البحث العلمي.

قامت جامعة كولومبيا بتعريف علم السياسة بأنه العلم الذي يقوم بدراسة الحكومات والمؤسسات، وعددٍ من السلوكيات والممارسات التي يقوم بها السياسيون. يعني هذا التعريف أن هذا العلم يهتم بدراسة آلية الحكم والمؤسسات السياسيّة بكلتا نوعيها (التشريعية والتنفيذية)، وبعض التنظيمات غير الرسمية كجماعات الرأي العام والأحزاب، كما أن هذا العلم يعنى بدراسة جميع النشاطات السياسيّة للأفراد، كعمليات الاقتراع والتصويت في الانتخابات وغيرها.

تعريفات علم السياسة:

ينقسم علماء السياسة إلى تيارين فيما يتعلق بتعريف علم السياسة:

ـ التيار الأول: يعرف بالتيار التقليدي، وهو يعتبر السياسة فرع من فروع العلوم الاجتماعية يتناول بالدراسة والتحليل مجتمعة متداخلة من الموضوعات والظواهر

والحقائق ذات العلاقة بالدولة والسلطة والقوة والحكومة والمؤسسات السياسية وخاصة مفهوم الدولة.

ـ التيار الثاني: فهو تيار معاصر وعلمي يعتبر أن علم السياسة هو ذلك الفرع من العلوم، الذي يسعى إلى اكتشاف قوانين السياسة، ويعتبر هذا الأخير أن السياسة لها قوانينها وثوابتها، فعلم السياسة شبيه بالعلوم الطبيعية وأن البحث عن علم السياسة هو بحث عن قوانينها... ولكن مع مرور أكثر من 50 سنة من البحث الجاد والمتواصل لم يستطع أن يصل إلى مصاف العلوم الطبيعية ولكنه احتفظ بعلميته واستقلاليته.[1]

فعلم السياسة يسعى للكشف عن حقيقة الظواهر السياسية، أي الخواص الأساسية للظواهر والقوى الفاعلة في الحياة السياسية والمجتمع السياسي.

إن علم السياسة يسعى بمعلومات منتظمة ومنهج معين لفهم لماذا وكيف تتصرف القوى السياسية، فعلم السياسة كما عرفه هارولد لاسويل يدرس من يحصل على ماذا متى وكيف؟

- من؟ (فرد، حزب، جماعة، دولة، منظمة)

[1] – خالد بنجدي، **مدخل إلى علم السياسة**. ط1، 2009، ص 48–49.

- يحصل على ماذا؟ (عبارة عن قيمة قد تكون مادية: مال، منصب... أو معنوية كانتصار، مجد...)
- متى؟ هي الزمن المناسب قصد الوصول إلى الغاية
- كيف؟ هي الأساليب والوسائل الاستراتيجية

فعالم السياسة ليس بالضرورة سياسي، فالسياسي يفعل ويمارس، والأول مهمته فهم نمط ودوافع وأبعاد ذلك الفعل الذي قام به السياسي، حتى ولو كان الممارس نفسه هو الدارس.

فتعريف علم السياسة يعتمد على مبادئ رئيسية هي:

1. علم السياسة يهتم بتفسير السلوك السياسي والتنبؤ به وإصدار أحكام محدودة وواضحة تبين ما يجب اختياره من بين السياسات التي توافق الأهداف
2. علم السياسة يستعين بوسيلتين أساسيتين: القوانين وانماط السلوك الإنساني ومعرفة كيف تعمل المؤسسات الرسمية
3. علم السياسة له علاقة بالعلوم الأخرى

4. علم السياسة يعطي اهتماما خاصا بدراسة السيادة ونظرية السلطة العامة وكيفية نشأة الدولة، كما يبحث في مكونات النظام السياسي وديناميكيته.

2-السياسة بين الفن والعلم:

تهدف العلوم الإنسانية إلى دراسة الجانب الاجتماعي للواقع، من حياة الإنسان، وهو ما يتعارض مع العلوم الطبيعية التي تهدف إلى دراسة الطبيعة والبيئة.

إذا بدأنا من فكرة أن السياسة هي علم، فستكون بالتالي أقرب إلى العلوم الإنسانية منها إلى العلوم الطبيعية. في الواقع، تهدف السياسة إلى قيادة دولة، أو أمة معينة، والدولة تتكون من الأشخاص الذين يشكلون المجتمع، والهدف من سياسة الدولة هو وضع القوانين والتشريعات، والقواعد التي تسمح بالحياة المنتظمة في المجتمع، والسماح باحترام حقوق وواجبات كل شخص، لذلك تأخذ السياسة في الاعتبار الجانب الاجتماعي للسكان.

وفي تحديد مفهوم السياسة، انقسم العلماء إلى اتجاهين بين من يرى أن السياسة فن قبل أن تكون علما، ومن يرى العكس، حيث:

-السياسة فن:

ينطلق مؤيدو هذا الطرح من فهمهم للسلوك السياسي ودراسته وتحليل الممارسات السياسية في المجتمعات الإنسانية، بحيث يلمسون البعد الفني في الممارسة والسلوك السياسي، فينظرون للسياسة أنها" فن إدارة شؤون الحكم" فإدارة الصراع في المجتمع السياسي وتدبير شؤون أفراده ليس من السهولة وغير متاحة لأي فرد كان، بل تحتاج إلى مهارات سياسية فطرية أو مكتسبة لدى أشخاص معينين متميزين بخصائص عقلية وذهنية وأخلاقية كالقدرة على الخيال الخصب في طرح البدائل، بعد النظر، مهارة الاقناع، الحكمة والفصاحة والنباهة وغيرها من عناصر الحكمة السياسية العملية والتذوق الممارساتي لشؤون الحكم. ويستدل أصحاب هذا الطرح بأهميته العبقرية السياسية عبر التاريخ السياسي للدول كجمال عبد الناصر في مصر، روزفلت في الو. م. أ، بومدين في الجزائر...

السياسة علم:

أي إمكانية دراسة السياسة من خلال تحديد موضوعها والمناهج والاقترابات المناسبة لفهم الظواهر السياسية. وهنا تتضح الحاجة للإجابة عن إشكال رئيسي وهو: ما هو موضوع علم السياسة أو ما هو مفهوم الأساس في علم السياسة.

3-السياسة بين السلب والايجاب:

تسعى السياسة لتحقيق التنظيم وبالتالي المصلحة، وقد تكون المصلحة عامة (مصلحة الوطن، الشعب...) أو مصلحة جزئية فئوية شخصية، وهذا باستخدام وسائل سلمية أو عنيفة، أخلاقية أو غير أخلاقية... وهنا يتعلق الأمر بنمطين من التفكير في السياسة أو بمفهومين متناقضين للسياسة[1].

المفهوم السلبي للسياسة:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السياسة هي عملية وحشية وسلبية، ومنافسة غير نظيفة خالية من القيم الإنسانية ومن كل قاعدة أخلاقية، فهي تهتم بالمصالح الخاصة وتهمل المصالح العامة، وقد عبر هذا المفهوم عن نفسه في تاريخ المجتمعات والدول وتشريعاتها وفي سلوك الأشخاص. فنجد أن محمد عبده قال عن السياسة:" السياسة ما دخلت ميدانا إلا أفسدته" (وقد استخلص هذا الحكم من فساد الحكم الاستعماري في مصر، ومن الاضطهاد البريطاني، حيث سجن ونفي لعدة بلدان).

أما مارك براين فيرى أن" المجتمع السياسي هو جامع نفايات وأن السياسة لعبة قذرة" وقد وصفها آخرون بأنها" لعبة قذرة" "تكالب على المكاسب"... فالسياسة بهذا المفهوم

[1] – انظر في هذا المجال، صايل زكي الخطايبية، **مدخل إلى علم السياسة**، دار وائل للنشر، 2010، (297 ص).

تحاول أخذ الامتيازات على حساب الناس والمبادئ، فالغاية في السياسة تبرر الوسيلة.

المفهوم الإيجابي للسياسة:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العيب لا يكمن في السياسة بل في القيم والمبادئ التي توجهها، والأشخاص الذين يمارسونها ويسعون لتحقيق مصالحهم. فالسياسة ترمي لخدمة الامن والاستقرار والسلام والخير وتجنيب العالم الدمار والخراب، وتسعى للتنظيم وحل المشاكل والنزاعات الداخلية والدولية. فالسياسة هي قدر مشترك أو رابطة مشتركة بين الحاكم والمحكوم، وقد نظر الفلاسفة إلى السياسة نظرة إيجابية فنجد أرسطو يرى أن السلوك الفاضل الشريف هو الغاية التي تهدف إليها الجماعة السياسية، أما ابن عقيل فيقول: السياسة ما كان فعلا معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد.

-التطور التاريخي لمجال الدراسات السياسية:

كان علم السياسة في القديم عبارة عن التقاليد والأعراف التي تعبر بواسطة الرموز، ثم تطور في عهد اليونان إلى الأسطورة، فالأسطورة السياسية هي أرقى أنواع الأساطير، وهي عبارة عن مجموعة متماسكة من الصور المتحركة، أي الصورة الفكرية الأولى التي حرر بها الإنسان نفسه من الواقع، وضمنها أفكارا حول العالم الخارجي طبيعيا أو اجتماعيا، وشغلت الأفكار السياسية اهتمام الكثير من العلماء والفلاسفة أمثال أرسطو وأفلاطون وربطوها بالأخلاق وما يجب أن يكون، لذلك كان علم السياسة قديما يعرف بعلم الأفكار السياسية، فكل انسان في الواقع هو مفكر سياسي من حيث يدري أو لا يدري لأن" كل إنسان لا يخلو من شعور اتجاه تنظيمه السياسي" كما يقول أفلاطون، ثم ارتبطت الأفكار والفلسفة السياسية في عهد الرومان بالقانون وتراكمت الأفكار السياسية عبر العصور، إلى غاية تأثر العلوم الاجتماعية والإنسانية في القرنين 17 و18 تأثرا عميقا بالثورة المنهجية التي حدثت في العلوم الطبيعية، إذ حاول العلماء استعمال مناهج العلوم الطبيعية من الملاحظة والتجريب في دراساتهم لمختلف الظواهر السلبية، فكانت البداية الأولى في الدراسات السياسية على أيدي سان سيمون وأغوست كونت، حيث حاولا اخضاع الدراسات الاجتماعية

لمناهج البحث الطبيعي، فاعتبروا الأخلاق والسياسة ظواهر خاضعة للملاحظة والتجربة، ثم جاء مونستكيو في كتابه" روح القوانين" حيث درس النظم السياسية والقوانين في كل زمان ومكان وسلوك الناس السياسي وأصدر حكمه" ليست الرذائلالسياسية كلها رذائل خلقية وليست الرذائل الخلقية كلها رذائل سياسية"

ثم خطى علم السياسة في القرن 19 خطوات جديدة في طريق منهج الملاحظة والتجربة، ويعود الفضل في هذا التقدم إلى ألكس دي ثوكثيل سنة 1857 في كتابه عن" الديموقراطية في أمريكا"، حيث تعرض لدراسة الظواهر السياسية دراسة علمية حيث بدأ بملاحظة الظاهرة السياسية التي تميز عصره، وهي في نظره حلول المساواة السياسية والاجتماعية محل التفاوت السياسي والاجتماعي، ويرى أن هذه الظاهرة تخلق العالم خلقا جديدا حيث يقول" لابد من علم سياسة جديد لهذا العالم الجديد". كما يعتبر دي ثوكفيل (فرنسي درس المجتمع الأمريكي) أول من طبق المنهج (منهج المقابلات الشخصية في البحث السياسي) حيث يقول في هذا المنهج:" حينما أردت فهم الآراء والعادات السياسية والأخلاق قمت باستفتاء أكثر الناس تنورا وإدراكا".

ودخل علم السياسة عهده العلمي المعاصر منذ بداية القرن 19، إذ أصبحت الجامعات والحكومات تعترف به كعلم قائم بذاته (له موضوع ومنهج مستقل به)

وتكرس هذا الاعتراف بإنشاء المدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريس سنة 1872م، وغلبت عليه المناهج القانونية (وكان الهدف من تدريس علم السياسة هو تخريج إطارات الدولة في فرنسا)، وفي الو. م. أ. أول جامعة للعلوم السياسية تأسست سنة 1882 وسيطرت عليها الدراسات الفلسفية والأخلاقية، ثم ساهمت مدرسة شيكاغو في تطوير الدراسات السياسية، وعلى رأسهم شارل مريام حيث أدخل المناهج الكمية والكيفية كقياس الاتجاهات، ثم استخدم هارولد لاسويل مناهج علم النفس في الدراسات السياسية، ثم تأثرت الدراسات السياسية بالأحداث الدولية (الحرب العالمية الأولى)، وظهور المنظمات كعصبة الأمم، ثم تغيرت نظرة الأمريكيين من النظرة المحلية السياسية إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية.

ولقد أعاب شارل ماريام على علم السياسة عدم مواكبته للأحداث الدولية ورأى ضرورة ووجوب الاهتمام والتنبؤ بالمستقبل (الدراسات المستقبلية) حيث يتم تجنب وقوع الحروب. ومع مرور الحرب العالمية II ظهرت متغيرات جديدة كالحرب الباردة وحركة عدم الانحياز... فبدأ علم السياسة يهتم بهذه القضايا، ومع تغير الواقع الدولي ظهرت مقاربات جديدة في بناء علم السياسة.

وفي العالم العربي، لا يزال هناك اختلاف في وجهات النظر في تدريس علم السياسة من حيث المنهج السلفي السياسي الذي يتناول السياسة كموضوع للإمامة أو الخلافة، ويتضمن فيه جزء من الفقه، أما وجهة النظر الثانية فترى الأخذ بالمنهج الحديث للدراسات، وهي الأخرى تتباين بين دراسة السياسة كجزء من الفلسفة أو القانون الدستوري أو التاريخ السياسي وبين دراسة السياسة كعلم مستقل.

وجهة النظر الأولى التي تأخذ بالمنهج السلفي السياسي موجودة بجامع الأزهر، جامعة الزيتونة وجامع النجف، أما وجهة النظر الثانية أي العلمية فقد طبقت في جامعة القاهرة وجامعة الجزائر[1].

[1]– لمزيد من التفاصيل انظر: محمد طه بدوي، **المنهج في علم السياسة**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2000، ص ص 121–125.

المحور الثاني: علم السياسة: الموضوع والمنهج:

1-موضوع علم السياسة من خلال التعاريف: تراوحت تعريفات العلماء والباحثين لعلم السياسة بين من يربطها بمصطلح الدولة وآخرين بمصطلح السلطة.

1-علم السياسة كعلم للدولة: إن المتتبع لموضوع علم السياسة منذ القديم حتى اليوم، يلاحظ أن الدولة كانت دائما محور الدراسات السياسية، فقد اعتنى اليونان بالدولة المثالية، واهتم المفكرون المسلمون بالدولة الشرعية، كما انهمك المسيحيون في مناقشة ودراسة العلاقة بين الدولة والكنيسة، أما المفكرون المحدثون فقد تناولوا نشأة الدولة وسيادتها... ويدل هذا الاهتمام المستمر بالدولة على أن الفكر السياسي قد اعتبر في الماضي أن الدولة هي الظاهرة السياسية، واعتبر علم السياسة بأنه علم الدولة، وما زال الكثير من علماء السياسة حتى يومنا الحاضر يعرفونها كذلك، حتى ظهر مصطلح في القرن 19 هو Statogie "علم الدولة".

ويرى أنصار هذا التيار أن علم السياسة يبحث في التنظيمات البشرية التي تكون وحدات سياسية، وفي تنظيم حكومتها، وفعاليات تلك الحكومات التي لها صلة بتشريع القوانين وتنفيذها، وفي علاقتها بالدول الأخرى، كما يبحث في تلك العلاقات التي تقوم بين الافراد، والتي تخضع لرقابة الدولة، وفي علاقات الأفراد أو المجموعات

بالدولة نفسها، وفي علاقات الدول بعضها ببعض، كما يبحث في تطوير السلطة السياسية بالنسبة إلى حرية الفرد، فالموضوعات التي يهتم بها هذا العلم هي: الدولة، الحكومة، القانون.

ويظهر من هذا التعريف النهج القانوني في دراسة الظاهرة السياسية، ولا يرى أصحاب هذا النهج هذه الظاهرة إلا حيث تكون الدولة ذات وجود قانوني.

ويلتقي النهج القانوني بالنهج الفلسفي الذي لا يميز بين الدولة والمجتمع، ولا بين الدولة والانسان، فحيث لا تكون الدولة لا يكون المجتمع ولا يكون الانسان... لهذا يلتقي هذان النهجان في اعتبار الدولة الموضوع الرئيسي لعلم السياسة.

2-علم السياسة كعلم للسلطة: ثم يمنع الإتجاه السابق في تعريف علم السياسة من ظهور اتجاهات جديدة، منها الإتجاه القائل بأن علم السياسة هو علم السلطة، أي أن الاهتمام ينتقل من المؤسسات في حد ذاتها إلى السلطة بداخلها، وبذلك لا تكون وحدة التحايل بالضرورة هي المؤسسة في أي من مستويات التنظيم الرسمي، بل علاقات السلطة الموجودة في أنواع شتى من المواقف، من خلال دراسة الصراع للحصول على السلطة أو الإحتفاظ بها أو ممارستها على الأخرين أو مقاومة هذه الممارسة.

نقد: إن اقتراح تعريف علم السياسة علما للدولة، يمنحنا مزايا معينة، حيث نجد في الدولة الدقة والسهولة في الدراسة، لكن الاقتصار على الدولة غير مقبول. وإذا كانت الدولة هي محور الدراسة، فعن أية دولة نتكلم دولة المدنية، أم الدولة القومية أم الدولة الحديثة؟ أما أصحاب الطرح السلطوي فيرون أنه لا فرق بين الدولة من حيث كونها مجموعة بشرية وبين أي مجموعة بشرية أخرى كالنقابة أو القبيلة، وبالتالي فالمهم هو دراسة مظاهر السلطة في هذه المجموعات من حيث الطبيعة وإن اختلفت من حيث الكم، لكن الملاحظ أن السلطة تتخلل كافة الأنشطة الاجتماعية فمن الصعب التمييز بين العلاقات السياسية والعلاقات التي تخرج عن النطاق السياسي.

نماذج عن التعريفات[1]:

-الأستاذ **ريمون آرون:** علم السياسة هو دراسة كل ما يقتصر بحكومة الجماعات، أي العلاقات القائمة بين الحاكمين والمحكومين (علاقات السلطة بين هذين الطرفين).

[1] – محمد الرضواني، **مدخل إلى علم السياسة**، ص ص 22 –23.

-الأستاذ **ريموند كبتل:** علم السياسة هو علم الدولة، فهو يبحث في التنظيمات البشرية التي تكون وحدات سياسية، وتنظيم حكومتها وفعاليات هذه الحكومات وعلاقتها بالدول الأخرى.

-الأستاذ **شاف أرلنج:** علم السياسة هو دراسة مذهب الدولة ومذهب القانون، وهو جزء من النظرية العامة لتطور الجماعات، وهو يدرس هذا التطور من زاوية خاصة هي العلاقات القائمة بين الطبقات، فالدولة وسيلة لتسلط طبقة على سائر الطبقات، كما أن القانون هو تعبير عن إدارة الطبقة الحاكمة.

أما الكاتب والأستاذ الهندي **أبادوراي،** فيعتبر علم السياسة هو دراسة تنظيم الجماعة، والجماعة يجب أن تفهم بمعناها الواسع، الذي يشمل الاسرة والقبيلة والنقابة المهنية والعمالية...، والجماعة كبرت أم صغرت لابد لها من سلطة كي تنتظم.[1]

[1] – موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**، ترجمة سليم حداد، ط2،، 2001 ، ص 19.

2-تحديد مفهوم الأساس في علم السياسة:

علم السياسة يسعى للكشف عن حقيقة الظواهر السياسية وعن الخصائص السياسية للمجتمع، ونقصد بها الخصائص المشتركة لكل الوقائع الاجتماعية ذات الصلة بعلاقة الاكراه والامتثال.

اصطلح على تعريف علم السياسة بأنه العلم الذي يدرس الدولة، فعلم السياسة جزء من العلوم الاجتماعية الأخرى قبل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وغيرها؛ لذا فإن دراسة الدولة بمختلف مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، تتيح للباحث في علم السياسة من إدراك واستيعاب أمور الدولة والاطلاع عليها مثل: النشاطات الحزبية، آلية عمل السلطة (الحكومة)، عمليات الديمقراطية، اختيار الحاكم، وغيرها من الأمور ذات النشاط السياسي في الدولة.

وأكثر ما يدلل على استخدام مفهوم السياسة هو العملية السياسية لعمل السلطة، لكن الكثير من الأساتذة ينظرون لمفهوم السياسة من الناحية الفكرية، البعض يعرف السياسة بفن الحكم بينما السياسي هو الذي يعرف ذلك الفن، البعض الآخر ينظر إليها من منطلق فن الخداع، وهي عندهم فن حكم البشر عن طريق الخداع، والبعض الآخر ينظر إليها من منطلق اجتماعي على أساس وجود نوع من العملية السياسية

لتوازن المجتمع وحل مشاكله بمختلف الطرق، ويتعارف عليها الآخرون بالعملية السياسية، وبمعنى أدق: ممارسة السياسة في السلوك الاجتماعي للخروج من أزمات المجتمع.

ضرورة تحديد مفهوم الأساس:

لقد أجمع كل الباحثين وعلماء السياسة أن مجال علم السياسة يتمثل في المجتمع السياسي، ولكن الخلاف لا يزال قائما فيما بينهم حول مفهوم الأساس (Basic concept) الذي ترتكز عليه دراسات هذا العلم، باعتباره التصور والتمثل الصادق للحقيقة الأولى التي تدور حولها علاقات المجتمع السياسي، والتي من أجلها وصفت هذه العلاقات بأنها سياسية ووصف ذلك المجتمع بأنه سياسي، فأساس موضوع علم ما هو الوحدة أو الظاهرة التي يدرسه[1]

[1] – لمزيد من التفاصيل حول المجتمع السياسي، انظر: عصام سليمان، مرجع سابق، ص ص 22–26.

- **المجتمع السياسي:** إن المجتمع السياسي هو ذلك الواقع التاريخي المتمثل في مجموعة من العلائق الاجتماعية، تتحقق وحدتها بعمل من أعمال القوة المادية، قوامه الاحتكار الفعلي لأدوات القمع والاكراه داخل الجماعة، مع تمثل جماعي لهذا الاحتكار، وقوامه ربط هذا الاحتكار الفعلي لأدوات القمع والاكراه بهدف مشترك هو السعي إلى تحقيق تكامل الجماعة وما ظاهرة السلطة السياسية إلا هذا الاحتكار الفعلي للقوة باعتباره أداة تحقيق ذلك التكامل، ومن ثم الاحتكار الشرعي للقوة" محمد طه بدوي

شرح: المجتمع السياسي يعود إلى التاريخ، وهو يتجلى في مجموع العلاقات الاجتماعية الموحدة عن طريق العنف والقوة وسيطرة الإدارة المادية من طرف جماعة معينة من الناس داخل هذا المجتمع مع قبول وتمثل جماعي بهدف استمرار وتكامل هذه الجماعة والمصلحة العامة، فهو احتكار مقبول منطقيا وشرعيا.

من خلال هذا التعريف يمكن إدراك أن السلطة السياسية هي ظاهرة اجتماعية، وهي علاقة قوة، إنها احتكار شرعي لأدوات القوة والاكراه، تمارس على المجردين منها للامتثال لإدارة محتكريها.

إذن المجتمع السياسي هو الجماعة البشرية التي تتحقق وحدتها بظاهرة السلطة السياسية أي بقوة فعلية محتكرة لأدوات القمع والاكراه، والذي يسمى في صورته التاريخية الحديثة بالدولة القومية Etat–nation.

فما هو إذن مفهوم الأساس الذي يقوم عليه علم السياسة في تحليله ودراسته للمجتمع السياسي؟

1. **الدولة كمفهوم أساس لعلم السياسة:** يرى أنصار هذا الرأي أن علم السياسة هو علم الدولة، لأن الدولة هي الصورة التاريخية الراهنة للمجتمع السياسي. ولكن الصورة الراهنة (الدولة) تميزها ميزتان أساسيتان:

أ. **السلطة المنظمة (التأسيسية):** وهي السلطة التي تقابلها في الماضي السلطة المشخصة السابقة عليها، حيث كانت السلطات في مجتمعات ما قبل الدولة الحديثة مشخصة في شخص الأمير كخاصة من خواصه، فأصبحت الدولة الحديثة منظمة تنظيما قانونيا (لها قوانين ودستور شيعي والسلطة ملك للكيان المعنوي لا للأشخاص)

ب. **السيادة:** وهي ميزة خاصة بالدولة قوامها الانفراد بإصدار القرارات السياسية في الداخل والخارج، ورفض الامتثال لأي سلطة تأتي من الخارج.

نقد: إن نظامية السلطة وميزة السيادة هي في الواقع من القيم المتصلة بما يجب أن تكون عليه حال السلطة، حتى يبدو المجتمع السياسي في غاية التنظيم والتكامل. وكل ما يجب أن يكون ليس من شأن العلم، فالعلم لا يهتم إلا بما هو كائن.

فإذا كان مفهوم الأساس القائم على ما يجب أن يكون صالحا للدراسات القانونية كدراسة القانون الدستوري والنظم السياسية القائمة على المنهج القانوني، فإنه لا يصلح للدراسات العلمية السياسية، ولعلم السياسة كعلم تجريبي، ذلك أن الدراسات القانونية للمجتمع السياسي والسلطة السياسية هي دراسة نمطية تعنى بما يجب أن يكون في ضوء قيم ومبادئ وفلسفات معينة.

فالدولة إذن كمفهوم أساس لا تصلح وتستجيب لطبيعة علم السياسة الذي تنطلق دراساته من الحقائق والوقائع وليس من القيم والمبادئ والفلسفات.

2. **السلطة كمفهوم أساس لعلم السياسة:** على ضوء ما سبق يتضح أن الموضوعية والنظرة العلمية تقتضي الانطلاق من محور المجتمع السياسي السلطة السياسية كمفهوم أساس في علم السياسة، فما هو إذن مضمون السلطة السياسية؟

- يقول الأستاذ جورج بيردو (G. Burdeau):" إن السلطة السياسية مركبة من عنصرين هما القوة الحادية والفكرة، حيث تربط الفكرة القوة المادية بالغاية الاجتماعية، فالقوة المادية تكون في هذا الصدد في خدمة الفكرة".

(مثلا: القوة السياسية (حزب سياسي) لما تصل للحكومة، تريد تطبيق أفكارها وبرنامجها السياسي، فتستعمل أشكالا عدة لتطبيقه، وتكون هذه القوة عبارة عن قوة مادية لتحقيق غاية اجتماعية مثلى)

- عند موريس دوفرجيه (Maurice Duverger) السلطة السياسية تتمثل في علاقات التسلط، والتي هي مجرد حدث مادي قائم على علاقات غير متكافئة في القوة ترتبط بأنظمة سابقة فتصب في قالبها، الأمر الذي يكسبها طابع الدوام، فيجعل من مجرد التسلط المادي (احتكار وسائل القمع والاكراه) سلطة سياسية.

شرح: يرى موريس دوفرجيه أنه بتواجد علاقات تسلط بين طبقات غير متكافئة من حيث القوة، انتظمت وقننت ووضعت في قوالب وأنظمة، ومع مرور الوقت أصبحت سلطة سياسية.

3-النظريات المفسرة لنشأة الدولة واشكال الدول:

نظرا لتشعب تعريفات الدولة وتعددها، نركز على التعريف الإجرائي التالي للدكتور بطرس غالي و عيسى خيري:" الدولة هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، تسيطر عليهم هيئة منظمة إستقر الناس على تسميتها بالحكومة".[1]

1- أركان الدولة:

إنطلاقا من التعريف السابق، تتكون الدولة من ثلاث عناصر أساسية وهي: السكان، الإقليم، الحكومة.

أ- السكان: هم مجموعة من الأفراد تربطهم روابط الانسجام والرغبة في العيش معا، وبالرغم من أهمية عنصر السكان، إلا أن تعدادهم لا يؤثر بشكل من الأشكال في قيام أو زوال الدول، لكن الحجم السكاني والكيف السكاني يزيد من قوة والثقل السياسي للدولة واستقرار الدولة مرهون بتجانس وطبيعة العلاقات السكانية[2].

[1] محمد طه بدوي، **مدخل إلى العلوم السياسية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص 301.

[2]- هناك دول تجاوز عدد سكانها المليار كالصين:1409870000 / 9571300km^2، وهناك دول تجاوز عدد سكانها مئات الملايين: الو.م.أ: 335749000/ 9826630km^2، كما هناك دول لا يتعدى عدد سكانها ألاف أو مئات نسمة: موناكو 39244، الفاتيكان ح 44 هكتار/825 شخص.

ملاحظة: السكان: هم الساكنون القاطنون في الدولة دون تحديد انتمائهم وجنسياتهم.

الشعب: هم الساكنون في الدولة مع تحديد الجنسية فنستثني منهم فئة الأجانب (مفهوم اجتماعي بالدرجة الاولى).

المواطنون: هم الساكنون في الدولة مع تحديد الجنسية والتمتع بممارسة الحقوق السياسية والمدنية (مفهوم سياسي).

ملاحظة2: حسب التعريف السابق نستثني البدو الرُحّل لوجود خاصية الإقامة بصفته دائمة فوق إقليم محدد.

ب-الإقليم: حيث تشغل كل دولة جزءا معينا ومحددا من سطح الأرض، ويكون لها السيادة التامة عليها، وبهذا فالدولة هي ظاهرة مساحية تتعلق برقعة جغرافية تشمل اليابس والحيز المائي والغلاف الجوي.

ويشترط في الإقليم أن يكون محددا، وهذا ما يعرف بالحدود الإقليمية السياسية، فهو إطار اختصاص السلطة فيها (قرارات سلطة الدولة وقوانينها تقف في سريانها -من حيث المبدأ-عند حدود إقليمها، وهذا ما يعرف في القانون بمبدأ إقليمية القوانين).

والإقليم يمثل عاملا من عوامل قوة الدولة (الموارد الطبيعية، الموقع، المساحة) وكدعامة استراتيجية لقوتها السياسية في المجال الدولي في دراسات الجغرافيا السياسية والدراسات الأمنية.

ج–الحكومة: أو عنصر التنظيم السياسي وهي هيئة مؤسساتية حاكمة منظمة مهمتها الإشراف على الإقليم والشعب، وتمارس هذه الهيئة (الحكومة) سلطاتها باسم الدولة، وسلطة الدولة سلطة ذات سيادة، بمعنى أنها قادرة على تنظيم نفسها وعلى عرض توجيهاتها دون أن تكون خاضعة لغيرها داخليا وخارجيا، وتطلع الحكومة بالوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ملاحظات:

–للدولة شخصية معنوية وقانونية تظهر كوحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، هذه الشخصية هي الخاصية الأساسية والمميزة الدول الحديثة، إذ أن وجود الدولة كشخص قانوني واستمرارها، لا يمكن أن يتأثر بتغير الأشخاص الممثلين لها أو بتغير نظام الحكم فيها مثلا المعاهدات التي تعقدها الدولة مع غيرها تظل نافذة مهما تغير شكل الدولة الدستوري أو تعدل أساس نظامها السياسي أو تغير الحكام.

-لابد من التمييز بين الدولة والحكومة، فالحكومة في الدولة لا تعني أكثر من الجهاز العضوي الذي يؤدي وظيفة السلطة السياسية ومهام الحكم، بناء على نظام قانوني مسبق هو الدستور (الدستور هو مجموعة القواعد التي تنظم السلطة السياسية في كيانها العضوي والوظيفي وفي علاقاتها بالمحكومين).

-لا بد من التمييز بين الدولة والأمة، فليست كل جماعة من السكان في دولة من الدول يطلق عليها وصف الأمة، فالأمة هي مجموع من الأفراد استقروا على إقليم معين وتجمع بينهم الرغبة المشتركة في العيش معا، أي أن الأمة تشترك مع الدولة في عنصري الشعب والاقليم وتختلف عنها في يتعلق بالسلطة السياسية (الحكومة) التي تعد عنصرا جوهريا في تكوين الدولة.

فالأمة وحدة نفسية والدولة رابطة قانونية، فالأمة ظاهرة اجتماعية والدولة ظاهرة قانونية سياسية، ولا يشترط أن ينتمي شعب الدولة إلى أمة واحدة، كما يمكن أن تنقسم الأمة الواحدة إلى عدة دول، كما هو واقع الأمة العربية.

-لابد من التمييز بين الدولة والمجتمع، حيث أنه إذا كان مجال المجتمع هو التعاون الاختياري وأن نشاطه يقوم على الإدارة الطيبة وأن منهجه يعتمد على المرونة، فإن مجال الدولة هو العمل الآلي وأن نشاطها يقوم على القوة وأن منهجها يتصف

بالجمود، فالدولة هي مجتمع منظم تنظيما سياسيا والمجتمع في الواقع قد يكون أوسع أو أضيق من الدولة، فيستعمل للدلالة على المجتمع البشري كله مثلما يستعمل للدلالة على جماعات القرية الصغيرة، وبمعناه الأوسع يتجاوز الحدود الوطنية والقومية كالمجتمع العربي والمجتمع الإسلامي.

النظريات المفسرة لنشأة الدولة:

نحاول الإجابة عن سؤال رئيسي وهو: كيف انتقل الإنسان من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع السياسي المنظم في شكل الدولة؟

التاريخ لا يجيب والدراسات التاريخية لا تقدم إثباتا علميا عن الكيفية التي حدث بها التطور الإنساني، إلا أن علماء السياسة والمفكرين قدموا وجهات نظر عديدة تقوم على الحدس والتخمين متأثرين في ذلك ببيئتهم وتقاليدهم وتكوينهم العقائدي.

1/**النظرية الدينية:** نظرية النشأة المقدسة(التيوقراطية): تقوم هذه النظرية على الفكرة القائلة بأن الإله هو مصدر السلطة، وهو الذي يختار من يشاء لممارستها، وعليه، فالحاكم يستمد سلطته من الإله، وهو مقدس وأسمى وأرقى من الطبيعة البشرية وطالما أن الحاكم يعتبر منفذا للمشيئة الإلهية فإن سلطته وإرادته لا يمكن إخضاعها لأن سلطة أمر/طاعة من جانب المحكومين.

إن الدولة حسب هذه النظرية هي مخلوق إلاهي خلقها الإله بهدف تنظيم شؤون الناس وتحقيق سعادتهم، فالدولة إذن شيء مقدس، والحاكم فيها مقدس لأنه ظل الإله في الأرض، وبالتالي فإن الخضوع للدولة وسلطتها الحاكمة من قبل المحكومين يعتبر واجبا إلاهيا وأن الخروج عن السلطة الحاكمة يعد عصيانا للإله.

-ساد مثل هذا التفكير في العصور القديمة، خاصة في مصر وبلاد الفارس والهند والصين حيث كان الحاكم يعتبر من طبيعة إلهية، وفي بعض الأحيان كان الحاكم يعتبر نفسه الإله (مثال فرعون)، وبعد تبنى الفكر المسيحي هذه النظرية وأعاد صياغتها بشكل جديد، وظهر ما يعرف بنظرية التفويض الإلاهي المباشر ونظرية التفويض الإلاهي غير المباشر.

-من رواد النظرية الأولى نذكر سان بيار، سات بول، سان إنبروز، حيث يرى هؤلاء أن الحاكم ليس إلاها وليس من طبيعة إلهية، بل هو بشر يستمد سلطته مباشرة من الإله الذي اختاره حاكما بصفة مباشرة، وكان سان بول يقول:" أن كل سلطة مصدرها الإرادة الإلهية، وبالتالي فإن الحاكم صاحب السلطة ما هو إلا منفد لإرادة الإله، ويترتب على ذلك أن عصيان الحاكم من عصيان الإله والعكس صحيح".

–وفي العصور الوسطى، عندما قام الصراع بين البابا والإمبراطور، أي بين الكنيسة والإمبراطور طرأ تعديل على نظرية النشأة المقدسة، حيث استمر الاعتقاد أن السلطة مصدرها الإله، ولكن لا يتدخل بصورة مباشرة في اختيار الحاكم، بل يرشد الأفراد إلى اختيار من يحكمهم. وهذا يعني أن الإرادة الإلهية تتدخل بطريقة غير مباشرة، وتتمثل في توجيه الأفراد والشعب أثناء اختيار الحاكم، وهذا هو مضمون النظرية الثانية في التفويض الإلاهي غير المباشر.

إن الواقع التاريخي يبرهن أن النظرية الدينية لا تظهر إلا لتبرير السلطة والحكم المطلق للملوك والسلاطين، خاصة في العصور الوسطى، ولهذا لم تبق لهذه النظرية أي مكانة في الفكر السياسي خاصة الحديث والمعاصر.

–نظرية العقد الاجتماعي:

عرفت أوروبا خلال القرن 17 رواجا كبيرا للحركة الاقتصادية والتجارية، وظهرت الحاجة الملحة لحرية العمل والحركة، وكانت العمليات التجارية تقوم على أساس تعاقدي، حيث كان الملوك والأمراء يقترضون أموالا من كبار التجار لاستخدامها في حروبهم ضد أعدائهم، لكن في ظل نظرية الحق الإلاهي التي كان الأمراء والملوك يتحججون بها، لم يكن للتجار ضمان استرداد قيمة القروض، الأمر الذي

كان يعيق التطور السياسي والتجاري للمجتمعات الأوروبية، فدفعت هذه الظروف لنشأة فلسفة جديدة تمثلت في نظرية العقد الاجتماعي.

مبادئ النظريات العقدية: تقوم هذه النظريات على فرضيات هي:

-أن الإنسان يتمتع بحقوق طبيعية يمنحها له القانون الطبيعي وهي حق الحياة، حق الملكية وحق الحرية، والدولة إنما جاءت ليس لتصنع قوانين يسير عليها الإنسان، بل لضمان سريان القوانين الطبيعية والحرص على تطبيقها، وبما أن حقوق الأنسان سابقة على وجود الدولة، فإن الانسان قد أوجد الدولة لتطبيق القانون الطبيعي وقرر العيش في ظلها.

-تنطلق النظريات العقدية من حالة الفطرة الأولى التي كانت تعيشها الجماعات البشرية والتي كانت خالية من القوانين المدنية التنظيمية(الوضعية)، حيث اختلف مفكرو العقد حول وصف حالة الإنسان الأولى.

-تم إبرام عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكومين من خلال تنازل الأفراد والجماعات عن جزء من حقوقهم أو جميعها مقابل التمتع بامتيازات وحماية المجتمع الانساني.

-لقد تبلورت هذه النظريات في أراء كل من توماس هوبز HOBBES Thomas (1588-1679)) حيث استعان بها لتأكيد الحكم الملكي المطلق، وجون لوك John

Locke(1632-1704) لتفسيره لنظام الحكم الدستوري، واهتم بها جون جاك روسو Jean-Jacques Rausseau (1712-1778) لتحليل نظام السيادة الشعبية وتأييده، حيث نجد:

1/توماس هوبز: ينطلق هوبز من أن حالة الطبيعة الأولى كانت شريرة كلها بؤس وشقاء ووحشية (وذلك تبريرا منه للسلطة المطلقة التي كانت سائدة في عصره، وذلك بدافع ذاتي أو لأسباب موضوعية).

ويرى هوبز أن العقد هو الذي أنتج المجتمع السياسي، وهو الذي أوجد الحاكم، حيث تعاقد الأفراد للتنازل عن كل حقوقهم لشخص ما لم يكن طرفا في العقد، فأصبح الحاكم يتمتع بموجب العقد بالسلطة المطلقة التي منحها الأفراد إياه، وهم لا يستطيعون استردادها لأن في ذلك خروج عن العقد، يقول هوبز:" إن في طاعة الحاكم واحترام السلطة منفعة للأفراد لأن الأنسان ذئب لأخيه الإنسان، والدولة وحش تخافه الذئاب، فلا يأكل بعضهم بعضها، وبالتالي فإن مكانة الدولة في قوتها، وإذا فشلت الدولة في تحقيق الأمان، فقد ضعفت ويضيع الأساس الذي بنيت عليه، ويحق للأفراد في هذه الحالة تعيين حاكم أخر يكون أكثر قوة، يوفر الأمان بينهم ويحميهم من بعضهم البعض".

2/جون لوك: يرى لوك أن حالة الفطرة الأولى كانت حالة سلم دائم، وعلى خلاف هوبز فهي خيرة وتجمعها مثالي، إلا أنه ينقصه التنظيم، ويعني بالتنظيم القوانين التي تضمن للأفراد حصولهم على الحقوق الطبيعية، ومجموع الموظفين العموميين الذين يتولون مهمة تنفيذ قواعد القانون الطبيعي، تسليط العقوبات الواجبة على من يخالف قواعد القانون الطبيعي.

وبفرض التنظيم تم إبرام عقد لبناء مجتمع سياسي يرأسه شخص هو طرف في العقد يتنازل له الأفراد عن بعض حقوقهم الطبيعية.

يقول لوك: "إن الحقوق الطبيعية التي يتضمنها القانون الطبيعي تولد مع الإنسان، وواجب المجتمع والحكومة هو احترام وتأمين هذه الحقوق، وأن المجتمع السياسي لم ينشأ إلا لحماية هذه الحقوق الطبيعية للفرد، وقد نشأ على أساس القبول أو العقد، فالسلطة السياسية مستمدة إذن من حق كل فرد حماية نفسه وممتلكاته، والعقد كان اتفاقا من جميع الأفراد ليتوحد في مجتمع سياسي واحد".

3/جون جاك روسو: يعرض روسو في كتابه العقد الاجتماعي أفكاره قائلا بأن الحياة الاجتماعية هي التي تحقق للأفراد كمال شخصيتهم، وأن الاتجاه نحو تكوين

المجتمعات هو صفة أساسية في تكوين أفراد الجنس البشري، ويرى أيضا أن لكل مجتمع إرادة عامة هي التي تنظم سلوك أفراد المجتمع.

-يرى أن حالة الفطرة الأولى هي أقرب إلى البهيمية (لا تستند إلى العقل بل للمشاعر الفطرية والغرائز)، إلا أن الفرد وجد لكي يرتفع بفكره إلى الحياة الاجتماعية حيث يتحكم العقل في التصرفات، وحيث تحل الفضيلة والعدالة محل الشهوة والغريزة.

-إن تنازل الأفراد عن حقوقهم التي كانوا يتمتعون بها في حالة الفطرة الأولى، ترتب عنه ظهور المجتمع كشخصية سياسية لها إرادتها المستقلة، وهذه الشخصية هي الدولة.

-إن تنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم لا يفقدهم تلك الحقوق والحريات بصفة نهائية، لأنهم يستعيضون عنها بحريات وحقوق مدنية يمنحها لهم المجتمع الذي أقاموه، حيث لكل فرد نصيب متساوي من الحقوق تحميه الدولة.

يقول روسو:" إن تنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم لإقامة سيادة المجتمع، أدى لاشتراك إرادة كل فرد مع إرادة الفرد الأخر في تكوين الإرادة العامة." أي أنه هناك اتفاق كل الأفراد لتكوين الدولة، والشعب هو صاحب الإرادة العامة، فيصبح للإرادة العامة شخصية وكيان ذاتي.

-في الدولة تكون إرادة الأغلبية هي دائما الممثلة لإرادة العامة في المجتمع، إن العقد هو الذي ينشأ الإرادة العامة، أما السلطة فإن الإرادة العامة هي التي تنشؤها.

تقييم: عرفت هذه النظرية رواجا لها خلال القرن 17و 18. لكنها فقدت مكانتها في الفكر السياسي أثناء القرن 19، أما في عصرنا هذا فلم يعد يؤخذ بها لتقييم نشأة الدولة، أما تاريخيا فهي مجرد خرافة لا أساس لها من الواقع:

-التاريخ لا يقدم أي دليل على حدوث مثل هذا الحدث (العقد الاجتماعي)، فالإنسان البدائي غير المتحضر لم يكن يملك من الخصائص والنضج ما يتطلبها للاشتراك في العقد والاتصال المنظم مع الأخرين لإنشاء مؤسسة اجتماعية معقدة مثل الدولة.

-إن أسلوب الاتصال من خلال العقد جاء في مرحلة من مراحل التحضر والتطور الاجتماعي.

-تقول النظرية أن الأفراد أنشؤوا العقد تحقيقا لأمنهم وسلامتهم الفردية وتأمينا لممتلكاتهم كأفراد، ولكن التاريخ يقول أن القانون البدائي كان جماعيا أكثر منه فرديا، ووحدة المجتمع لم تكن الفرد بل الأسرة، والملكية كانت على الشيوع، والعرف هو الشريعة والقانون، والفرد عندما يولد له مكانته ومركزه الخاص في الجماعة مسبقا.

–وبالرغم من كل هذا، ساهمت هذه النظرية في تمهيد الطريق لضرورة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أسس موضوعية تحقيقا للغرض والهدف من قيام المجتمع السياسي أو الدولة.

–إن هوبز قد مهّد الطريق لظهور السيادة القانونية في الدولة، وكان لوك من كبار القائلين بالسيادة السياسية (ممثلة في الدولة)، أما روسو فقد كان رائد فكرة السيادة الشعبية داخل المجتمع السياسي، ويعتبر أول من أسس للحكم الديموقراطي حيث أرست هذه النظرية، خاصة مع روسو القواعد الأولى لمبدأ التداول على السلطة.

نظرية التطور: تنقسم هذه النظرية إلى قسمين هما: قسم يرى أن نشأة الدولة نتاج للتطور العائلي، وقسم يرى نشأتها نتاج للتطور التاريخي.

1/نظرية التطور العائلي: تعتبر أن العائلة هي الأصل في المجتمع، والدولة كانت في أصلها أسرة، تطورت باجتماع العديد من الأسر، فتكونت عندئذ عشيرة (تربطها علاقات أسرية) وبمجموع العشائر شكل لنا قبيلة، هذه القبائل توحدت لتشكل مدنية (الدولة المدنية)، ودهب أرسطو في فكرة السياسي للأخذ بهذه التصور في تعبيره: "الإنسان حيوان اجتماعي بطبعه، والأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وأنه من

تجمع عدة أسر تكونت العشيرة، ثم تكونت القبيلة من اجتماع عدة عشائر ثم تكونت المدينة من اجتماع عدة قبائل".

ويستدل أنصار هذا الطرح على فكرتهم باعتبار أن كل الديانات تجمع أن آدم وحواء هما أصل البشرية، وبالتالي فالأسرة هي أصل المجتمع السياسي.

نقد: يرفض علماء الاجتماع كون الأسرة هي الخلية الأولى للدولة، لأن الإنسان في العصور الهمجية الأولى لم يكن يعرف نظام الأسرة المنظمة، بالإضافة إلى أن العديد من الدول لم تنشأ نتيجة تطور الأسرة كالدول المصرية القديمة، والولايات المتحدة الامريكية كدولة حديثة.

2-أشكال الدول:

يهتم القانون الدستوري بمجموع القواعد القانونية التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها والسلطات العامة فيها وتنظيم العلاقات بينها وتبيان الحقوق والحريات، ويقسم فقهاء القانون الدستوري الدول من حيث الشكل إلى دول موحدة بسيطة ودول مركبة:

-**الدولة البسيطة:** تكون السيادة فيها موحدة، وتظهر الدولة كوحدة واحدة، والسلطة واحدة، وشعبها وحدة بشرية متجانسة، واقليم موحد.. ولا يؤثر في اعتبار الدولة

البسيطة اتساع رقعة اقليمها، أو اتصال وانفصال أراضي اقليمها، كما لا يؤثر في اعتبار الدولة بسيطة شكل نظام الحكم فيها ملكيا كان أو جمهوريا، فالدولة الموحدة قد تكون ملكية كالأردن، ويمكن أن تكون جمهورية كمصر ولبنان، ومن أمثلة الدول الموحدة الجزائر، تونس، المغرب، فرنسا، بلجيكا، مصر، الأردن، العراق.. وغالبية دول العالم.

الدول المركبة: عبارة عن اتحاد دولتين أو أكثر بحيث تخضع لسلطة سياسية مشتركة.. وأشكالها أربع كما يلي:

-**الاتحاد الشخصي:** وهو اتحاد بين دولتين أو أكثر مع امتلاك كل منها حق التحكم بسيادتها الداخلية والخارجية، ولا يجمع بين دول هذا النوع إلا مصادفة اجتماع العرش في يد أسرة واحدة أو شخص واحد، كأن يكون على عرش إحدى الدولتين ملكة، وعلى عرش الدولة الأخرى ملك، فيتزوجان، ثم يتولى أحدهما رئاسة الدولتين، ويتميّز هذا النوع من الاتحاد ببعض الخصائص، منها: وحدة شخصية رئيس الدولة مع احتفاظ كلّ دولة بوحدة إقليمها وسيادتها الداخلية ودستورها، احتفاظ كل دولة بجنسيتها، واستقلال كل دولة بمواردها الاقتصادية وشخصيتها الدولية، حيث تعتبر الحرب بين دول الاتحاد حربا دولية.

-**الاتحاد الفعلي أو الحقيقي:** يتكون من اتحاد دولتين أو أكثر في اتحاد دائم أو مؤقت مع خضوع جميع الدول الداخلة في الاتحاد لرئيس دولة الاتحاد، حيث لم تعد الشخصية الدولية للدول الأعضاء في الاتحاد قائمة وإنما تتبلور في شخصية قانونية جديدة هي دولة الاتحاد التي تباشر وحدها مظاهر السيادة الخارجية.. وتصبح هذه الدول دويلات أو ولايات أو أقاليم، وتنشأ شخصية دولية جديدة هي شخصية دولة الاتحاد المركزية التي تتمتع وحدها بكافة مظاهر السيادة الخارجية: كالتمثيل الدبلوماسي، وابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وإعلان الحرب بين الاتحاد وأي دولة أجنبية.. في حين تعتبر الحرب التي تقوم بين أعضاء الاتحاد حرباً أهلية داخلية لا حرباً دولية.

-**الاتحاد التعاهدي أو الكونفيدرالي:** ينشأ نتيجة معاهدة تبرم بين دول تتفق فيما بينها على تنظيم علاقاتها الاقتصادية والثقافية والعسكرية وغير ذلك من العلاقات التي تربطها ببعضها البعض، والاتفاقية التعاهدية أو ما يسمى بصكّ الاتحاد لا تشكل لنا دولة جديدة وإنّما تنشئ علاقة اتحادية بين مجموعة من الدول تحتفظ بموجبها كل دولة بسيادتها واستقلالها وحاكمها وحكومتها وبنظامها السياسي وتمتلك حقّ الانسحاب من الاتحاد، ويوجد بموجب معاهدة التحالف أو صكّ الاتحاد مؤتمر

أو جمعية عمومية لرعاية وتنظيم شؤون الاتحاد تتألف من مندوبين عن حكومات الدول الأعضاء الذين يمثلون دولهم في اجتماعات الجمعية، وينتهي الاتحاد التعاهدي إمّا بانفصال الدول الأعضاء أو انحلال الاتحاد، ومثال ذلك: مجلس تعاون دول الخليج.

الاتحاد المركزي أو الفيدرالي: وهو اندماج عدة دول في دولة واحدة بحيث تفقد الدول الأعضاء شخصيتها الدولية، وتصبح هذه الدول بعد قيام الاتحاد دويلات أو ولايات أو إمارات، وتنشأ شخصية دولية جديدة هي شخصية دولة التحاد المركزي التي تتولى جميع الاختصاصات الخارجية باسم جميع الأعضاء في الاتحاد، كما تتولى جانبا من الشؤون الداخلية لدويلات أو ولايات أو إمارات الاتحاد.. ويستند هذا الاتحاد إلى دستور اتحادي وليس إلى معاهدة دولية.

يكون للدولة الاتحادية وحدها الانفراد بممارسة السيادة في المحيط الدولي كإعلان الحرب، ومباشرة التمثيل الدبلوماسي، وابرام المعاهدات، وتحمل المسؤولية الدولية عن نتائج أفعال سلطتها وهيئاتها الاتحادية والمحلية على السواء..

وتبدو مظاهر الوحدة في الدولة الاتحادية في المجال الداخلي من خلال الدستور الاتحادي الذي يعتبر القاعدة القانونية العليا للدولة الاتحادية

مبدأ الفصل بين السلطات ومفهومه

يعد مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ أساسيا للتنظيم السياسي لمختلف الأنظمة الدستورية ، وهذا ما جعل البعض يصفه بأنه قطعة رئيسية في الأنظمة الليبرالية[1]، ولقد ظهر المبدأ في جذوره التاريخية كوسيلة أساسية لمعارضة الحكم المطلق [2].

ولقد اعتنق رجال الثورة الفرنسية لعام 1789هذا المبدأ وجعلوه شعارا للثورة حيث تضمن إعلان حقوق الإنسان والمواطن المبدأ، ثم دساتير الثورة المتعاقبة بدء من دستور 1791.

كما تأثرت الثورة الأمريكية أيضا بهذا المبدأ إذ قام عليه دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1787كما اعتنقت انجلترا أيضا المبدأ في القرن الثامن عشر تحت تأثير أفكار جون لوك والثورات الشعبية التي قامت[3].

---

[1] – Nasser Eddine GHOZALI , **cours des systemes politiques comparés, Les systemes libéraux** , O.P.U, Alger , 1983 , p 72.

[2]–محمد الصغير الكانوني، مبدأ الفصل بين السلطات بين الفكرة والممارسة، مذكرة ماجستير، جامعة عدن، 2006، ص 75.

[3]–عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، المكتبة القانونية، لبنان، 2002، ص75.

2-مناهج البحث في علم السياسة :

قبل استعراض مناهج البحث في علم السياسة، نستعرض تعريفا للمنهج والاقتراب

المقصود بمنهجية البحث العلمي مجموع الخطوات التي يتبعها الباحث لتفسير ظاهرة ما، وهي جملة المناهج والاقترابات والمفاهيم والأدوات التي تجتمع فيما بينها، وتقدم للباحث أو الطالب أو المحلل دليلا إرشاديا يتبعه لإدراك الظواهر المختلفة والتعامل معها وسبر أغوارها، والحقيقة أنه مهما كان موضوع الدراسة، فقيمة النتائج تتوقف على قيمة المناهج المستخدمة.

تعريف المنهج:

المنهج لغة[1] هو المسار أو الطريق أو المسلك، اقتباسا من قوله تعالى في سورة المائدة الآية(48): ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾.

يعرفه محمد طه بدوي بأنه: "مجموعة القواعد التي يستعملها الباحث لتفسير ظاهرة معينة بهدف الوصول إلى الحقيقة العلمية، والطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة

[1]- جاء في المعجم الوسيط: أن أصل كلمة المنهج هو نهج، ويقال: نهج فلان الأمر نهجًا؛ أي: أبانه وأوضحه، ونهج الطريق: سلكه، والنَّهْج- بسكون الهاء -: سلك الطريق الواضح، أما ابن منظور في لسانه فقد أورد: أنهج الطريق: وضح واستبان، وصار نهجًا واضحًا بينًا، والمنهج عنده- بفتح الميم وكسرها- هو النهج والمنهاج؛ أي: الطريق الواضح والمستقيم، لمزيد من التفاصيل انظر: جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، حرف الميم، ط3، دار صادر، بيروت. 1994.

في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[1].

وبعبارة أخرى هو عبارة عن مجموعة من التقنيات والطرق المصممة لفص الظواهر والمعارف المكتشفة أو المعرضة للملاحظة العلمية.

تصنيف المناهج العلمية:

تتعدد مناهج البحث العلمي وتتحدد مفاهيمها بالوحدة والثبات والحتمية، بوحدة طبيعة الظاهرات وعدم تغير صفاتها الأساسية تغيرا ملموسا خلال فترة محدودة من الزمن، ووجود سبب أو أكثر لحدوث ظاهرة ما.

تتعدد التقسيمات، حيث هناك من يقسم المناهج إلى مناهج فلسفية ومناهج تفسيرية، ومن يقسمها إلى مناهج تأملية ومناهج شبه تأملية ومناهج علمية، وآخرون يضعون تقسيما مختلفا فيستخدم المناهج الاستنباطية والمناهج الاستقرائية والمناهج التحليلية، وهناك من يصنفها حسب الأسلوب الإجرائي ومناهج حسب أسلوب التفكير

[1]– محمد بدوي، ص 19.

[1]، وهناك العديد من التصنيفات الأخرى وكل تصنيف يتناول الموضوع من زاوية مختلفة، نوجز على سبيل الذكر لا الحصر:

تصنيف جود وسكيتس: حيث تم تصنيف المناهج إلى: المنهج التجريبي، ومنهج دراسة النمو والتطور، والمنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة الواحدة، والمنهج التاريخي.

تصـــــنيف ويتني (Whitney)[2]: حيث قسم المناهج إلى: المنهج الاجتماعي، والمنهج التنبؤي، والمنهج الفلسفي، والمنهج الإبداعي، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التجريبي.

---

[1]–عمار بوحوش وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلو م الاجتماعية**. المركز الديموقراطي العربي، برلين، 2019، ص 117.

[2]– يربط هويتني بين العمليات العقلية المختلفة اللازمة للتفكير في الموضوع معين وبين مناهج البحث، فيرى أنه إذا كانت ثمة ظاهرة او مشكلة او موقف يستدعي الدراسة والبحث، فإنه ينبغي البدء بوصف الظاهرة كما هي ومحاولة تفسيرها في ضوء البيانات المتوفرة. وينبغي الرجوع بعد ذلك إلى ما كانت عليه الظاهرة في الماضي لمعرفة اتجاهاتها ومحاولة تفسيرها في ضوء الحقائق والأحداث الماضية، ولتكتمل النظرة إلى الظاهرة ينبغي على الباحث أن يحاول التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه الظاهرة في المستقبل. وفي بعض الأحيان يحاول الباحث أن يختبر إحدى النظريات أو يخضعها للنقد، فيستعين بالتجريب القائم على ضبط المتغيرات المختلفة، وإلى جانب العمليات العقلية السابقة التي اشتركت في محاولة فهم الظاهرة، ينبغي أن تشترك العمليات العقلية العليا بقصد الوصول إلى تعميمات فلسفية أبعد غوراً، وأكثر عمومية، لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد محمد قاسم، **مناهج البحث العلمي**. دار البيان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص21–22.

تصـــــنيف ماركيز: حيث قسمها إلى: منهج الدراسات المسحية، والمنهج التاريخي، والمنهج الأنثروبولجي، ومنهج دراسة الحالة الواحدة، والمنهج الفلسفي، والمنهج التجريبي.[1]

ملاحظة1:

طبيعة موضوع البحث العلمي هي المحدد الرئيسي لنوعية المناهج التي يمكن استخدامها في البحث، فكلما كانت المعلومات الرقمية شحيحة كان ذلك دافعا نحو اختيار المسار الوصفي كمحور أساسي لتفصيل الدراسة، وفي هذه الحالة تكون الرغبة ملحة لتتبع الموضوع من خلال الخلفية التاريخية له، وبالتالي اختيار المنهج التاريخي، أما في حالة تناول الباحث موضوعا علميا تطبيقيا يحتاج للتجريب، يمكن اختيار المنهج التجريبي.

ملاحظة2:

البحث العلمي الجيد قد يتطلب اختيار أكثر من منهج علمي في الوقت ذاته، لاستخراج نتائج أكثر دقة، ولتنوع أغلبية محتويات الأبحاث ما بين كيفية وكمية.

1-المنهج التاريخي في الدراسات السياسية:

[1]-لمزيد من التفاصيل حول هذه التصنيفات وأخرى، انظر: نفس المرجع، ص ص21-25.

تعد المعرفة التاريخية لبعض الظواهر الاجتماعية على قدر كبير من الأهمية، من أجل فهم الواقع، وعليه تظهر الحاجة للمنهج التاريخي كأحد أهم أنواع مناهج البحث العلمي، والذي يطلق عليه كذلك مسمى المنهج الاسترادادي لاعتباره عملية استرداد واسترجاع للماضي،.

يعتبر المنهج التاريخي ترجمة للعلاقات والمفاهيم، حيث يعد بمثابة استرجاع للأحداث المؤرخة الماضية، وبحث عن السجلات والوثائق القديمة ويتعدى ذلك إلى إثبات أصالة هذه الوثائق[1].

ومن أهم العلماء الذين استخدموا المنهج التاريخي في دراساتهم التي أثرت المعارف المختلفة كل من: ماكس فيبر، ابن خلدون (في دراسته للعمران البشري في تحليله لمراحل تطور الدولة وهرمها.)، كارل ماركس (في دراسته لصراع الإنسان مع الطبيعة وتطور النظم في المجتمع عبر مراحلها التاريخية.) وابن رشد (في دراسته لبعض الفرق الدينية البروتستنتية وتأثيرها في المجتمع أنذاك)، وهو ما ساعدهم على بناء نظريات استمرت عبر التاريخ.

[1]– Pierre Belleau, **La méthode historique**. Cégepde maison neuve, Montreal,1989, p10.

من أهم مميزات المنهج التاريخي قدرته على دراسة الظاهرة في الفترات الماضية، وكذلك في الواقع، ومن ثم إعطاء مؤشرات وتنبؤات لما ستكون عليه الأوضاع في المستقبل.

تتمثل خطوات المنهج التاريخي في اختيار موضوع بحثي معين، حيث يقوم الباحث بجمع المعلومات التاريخية في ظل حدود زمانية ومكانية معينة، ووضع الفرضيات المناسبة، وبعد ذلك تنقيح ونقد البيانات، والخروج باستنتاجات.

فيما يخص مصادر البيانات والمعلومات أو المادة التاريخية: بعد تحديد مكان وزمان الواقعة التاريخية يأتي دور جمع البيانات اللازمة والمتعلقة بالظاهرة من قريب أو من بعيد وتنقسم إلى مصادر أولية وثانوية، حيث أن المصادر الأولية تشمل السجلات، الوثائق، والأثار، المذكرات الشخصية ومحاضر الاجتماعات...الخ، أما المصادر الثانوية فهي المتعلقة بالمعلومات غير المباشرة و المنقولة التي تؤخذ من المصادر الأولية، ويعاد نقلها وعادة ما تكون في غير حالتها الأولى، حيث تكون في الجرائد والصحف والدراسات السابقة أو التراث ممثلا في الرسوم والنقوش والنحوت، الخرائط، التسجيلات الإذاعية والتلفزيونية .

من المفيد الإشارة إلى أنه يجب التأكد من صحة المعلومات التي رصدت، ليكون البحث أكثر مصداقية وأمانة علمية، وهنا تتم عملية النقد على مرحلتين، المرحلة الأولى وهي نقد داخلي وذلك للتعرف على إن كان هناك تزوير في الوثائق أم لا، والنقد الخارجي للتحقق من أمانة مؤلف النص، والتأكد من أنه لا ينطلق فيما يكتب من هواه أو أرائه محاولا أن يترجم عواطفه في وقائع.[1]

من بين عيوب المنهج التاريخي عدم المقدرة على تقييم البيانات التاريخية وتجريبها، وإمكانية وجود معلومات خاطئة، مع وجود صعوبة في التنبؤ والتعميم في بعض أنواع البحوث والدراسات.

على العموم، هناك بعض الظواهر عند دارستها لا تستدعي درجة من التحليل الخارجي للوثائق (التأكد من صدق الوثيقة بطرق عدة، كالمقارنة بين عدة نصوص، أو دراسة صاحب الوثيقة) ولا تحليل داخلي للوثائق والمصادر (التأكد من حقيقة المعاني التي تتضمنها الوثيقة، الدوافع التي أثرت في المؤلف عند كتابته للوثيقة) بل تقتصر عند دراستها على وصف وسرد الأحداث الماضية بطريقة استقرائية يغلب

[1]– عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 123.

عليها التحليل والتركيب، فهنا يصبح الباحث يستعمل منهجا آخر والمتمثل في المنهج الاسترادادي[1].

2-المنهج المقارن:

المقارنة هي التمييز أو وصف الخصائص والصفات المشتركة أو المختلفة لشيئين أو أكثر وتقصي نقاط التشابه والاختلاف.

المنهج المقارن هو منهج قديم قدم الفكر السياسي فقد كان أرسطو من المفكرين المبادرين بتطبيق المنهج المقارن في أبحاثه العلمية السياسية ولاسيما عندما تعرض لدراسة ومناقشة حوالي 158 دستور، والنظم السياسية في اليونان القديمة وذلك في مؤلفه "السياسة".

يعتبر المنهج المقارن وسيلة لبحث وتعليل الظواهر المختلفة وتقصي الجذور التاريخية عن طريق التحقق من التماثل أو الاختلاف في النمط والأسلوب، وإن كان هذا لا يمنع من التعرض للمشاكل الحديثة بمنهج مقارن كما هو الحال بالنسبة

[1]- يقتصر هذا المنهج على الوصف العلمي لما جرى عليه الزمن، ومحاولة فهم حقيقة الأحداث التاريخية كما هي في مكانها، سواء تعلق الأمر بالأشخاص أو الأفكار أو الحركات أو المدارس أو غير ذلك، ومهمته استرجاع أحداث تاريخية بطريقة علمية، وسبيله الكشف عن دقتها بغية التأكد من صحتها وفهم ملابساتها. فهذا المنهج يقوم على مبدإ الاسترداد، وعلى العودة للماضي لكي نتمكن من تحليل ما حدث، ورؤية جميع الأسباب التي أدت لحدوث المشكلة، وما هي تأثيراتها في الحاضر، دون ضرورة التطرق إلى الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ. انظر نفس المرجع السابق ص ص 124-125.

لمعظم الدراسات المعاصرة التي تكاد تنتمي بما تحويه من مادة ومشاكل إلى حقل العلاقات الدولية.

المقارنة هي تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أو تحديد أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين شيئين متماثلين أو أكثر، وهي كمنهج كما عرفها "إميل دور كايم": "تجريب غير مباشر يتم خلاله الكشف عن وجود أو صدق الارتباطات السببية بينها"[1].

أما "جون ستيوارت ميل" فيعرفه: "أنه مقارنة نظامين سياسيين متماثلين أو ظاهرتين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع هذا الاختلاف[1]"

وعليه يمكن تعريف المنهج المقارن: بأنه تلك الطريقة التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينهما وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل.

[1]– نصر محمد عاطف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية والمنهج**. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ص 99.

وتجدر الاشارة إلى أن المنهج المقارن يستخدم إلى جانب مناهج أخرى، حيث لا يمكن المقارنة بين شيئين دون دراستهما باستعمال منهج أو أكثر من المناهج العلمية، كالمنهج التاريخي أو الوصفي..

ولا تتوقف المقارنة العلمية عند التصنيف المبسط لأوجه التشابه والاختلاف ولكنها تسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف، وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابعة خلفها، أي أنها تسعى لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة، وكل هذا من أجل التوصل إلى نظريات كبرى تفسر الظواهر المختلفة، أو على الأقل التوصل إلى صياغة نظريات متوسطة من شانها أن تفسر بعض الظواهر التي تتقاسم متغيرا معينا[1].

لتحقيق مقارنة سليمة يجب توافر شروط أهمها:

-يجب ألا ترتكز المقارنة على دراسة متغير واحد، بل تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين متغيرين أو أكثر.

-يجب أن يسلط الباحث الضوء على الظاهرة موضوع الدراسة وأن يجمع معلومات كافية وعميقة حول الموضوع.

[1]- محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص 70-71.

-تجنب المقارنات السطحية والتعرض إلى الجوانب الأكثر عمقا لفحص طبيعة الواقع المدروس وكشفها، وعقد المقارنات الجادة والعميقة، ويشترط فيها أن تكون مقيدة بعاملي الزمان والمكان.

من مزايا المنهج المقارن:

-تستند البحوث المقارنة إلى أدلة تجمع من عدة مجتمعات وليس من مجتمع واحد، مما يزيد من مصداقية البحث عبر تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المدروسة، ويقلل من تأثير عامل الصدفة والتحيز الثقافي.

-اللجوء لاستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع دراسة تؤدي دعم حجج فرضيات البحوث المقارنة.

-تسمح البحوث المقارنة بالاستعانة بالعوامل والجوانب الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج، مما يدعم قوة هذه التفسيرات.

لكن بالمقابل، لا يخلو المنهج المقارن من العيوب:

-يثير المنهج المقارن مشكلة قلة دقة التعريفات لعوامل عدة كالتحيز والنمطية الثقافية، وعدم الانتباه إلى البيئات والقيم المختلفة التي تصاغ فيها، مما يعيق عملية بناء أنماط المقارنة.

-التساؤل يبقى مطروحا دوما حول شروط صحة معايير المقارنة، ما هي وحدات المقارنة الواجب اختيارها؟ كيف نتأكد من أننا نقارن عناصر متشابهة؟

-وجود صعوبة تحديد السبب من النتيجة خاصة إذا كان التلازم بينهما قائما على الصدفة وليس تلازميا.

-عامل التغيرات التي قد تحدث في الفترة الزمنية بين المقارنة الأولى والثانية (عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين) مما يؤثر في صدق نتائج المقارنة وثباتها[1].

-صعوبة تعميم النتائج، فمفهوم وحدات التحليل ووظائفها يختلف من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى كفايتها أو عدم كفايتها للتحليل أي عدم تمثيلها-كعينة للمقارنة- للمجتمع أو للدولة التي تزعم تمثيلها[2].

3-منهج دراسة الحالة:

منهج دراسة الحالة هو المسار الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة

[1]- لمزيد من التفاصيل، انظر، عمار بوحوش وآخرون، مرجع سابق، ص 134.

[2]- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 76.

أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة.

وتعتمد دراسة الحالة على ما تعتمده المناهج الاخرى من وسائل لجمع المعلومات كالملاحظة المباشرة والمقابلة الشخصية والاستبيان والاختبارات والفحوص وتحليل المحتوى وتقنيات الإحصاء

الهدف الأساسي لهذا المنهج هو الاحاطة بالوحدة المدروسة سبر أغوارها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها واستخراج الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، وإسقاط هذه النتائج على الواقع والتطبيق[1].

يشترط منهج دراسة الحالة مجموعة قواعد، أبرزها:

-وجوب الحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة أو الوحدة محل الدراسة، والربط بين عناصرها وإيجاد العلاقات.

-وجوب اعتماد قاعدة الطابع الكلي للوحدة محل الدراسة أي باعتبارها كل مترابط يتم تفكيكه.

---

[1]- Albero Brigitte, L'étude de cas : une modalité d'enquête difficile à cerner, dans : Albero B. Poteaux N. **Enjeux et dilemmes de l'autonomie. Une expérience d'autoformation à : l'université : Etude de cas**. Maison des Sciences de l'Homme, 2010, pp15-25, sur le lien :https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00579008/document.

-ابراز الاحداث الاكثر تأثيرا في الوحدة سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وتتبع التطور التاريخي لها من حيث نشأتها وتطورها، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقاط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة.

-ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضع الدراسة والبيئة المباشرة وغير المباشرة التي تحتوي الوحدة.

-يمكن تطبيق منهج دراسة الحالة على الظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة ككل، ويمكن ان يطبق على جزء أو جانب منها، حيث يمكن تطبيق المنهج على المنظمة ككل أو جزء منها أو عدد محدود من المنظمات تربطها عوامل مشتركة أو متماثلة.

بخصوص حالات استخدام هذا المنهج فنجده في مختلف حقول المعرفة إذ يستهدف التعمق في دراسة الحالات التي يود معالجتها، كمعالجة موقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئتها الاجتماعية ومحيطها الثقافي، أو متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة، أو محاولة الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والائتلاف وتحليل تلك العمليات.

خطوات هذا المنهج تبدأ بتحديد المشكلة ووحدة التحليل التي قد تكون فردا، جماعة، منظمة سياسية (حزبا، برلمانا)، ثم تصاغ الفروض بشأن المشكلة لتفسيرها، ثم تجمع البيانات بواسطة أدوات جمع البيانات، ويلي ذلك التبويب والتصنيف ثم التحليل والتفسير، مع ضرورة تسلح الباحث بإطار نظري يساعده على التحليل باعتباره المنظار الذي ينظر منه الباحث إلى الوحدة محل الدراسة[1].

رغم الإيجابيات التي يحظى بها منهج دراسة الحالة، إلا أنه يعرف سلبيات علمية وإجرائية كالتشكيك في صحة البيانات المعممة أو غير المعممة، ذاتية الباحث وميلانه إلى تغليب أهوائه، كما يؤخذ على دراسة الحالة التعميم من حالات لا تمثل الواقع ووجود بعض الحالات الشاذة التي لا يمكن تعميمها، والتكاليف الباهظة لعملية إجراء المقابلات واستيفاء البيانات.

المناهج الكمية والكيفية في الدراسات السياسية:

يفترض المنهج الكمي بتقنياته المتعددة القدرة على تحويل الظاهرة إلى عدد من المؤشرات القابلة للقياس، أو العمل على تطويع المؤشرات الكيفية إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي، مثل تحليل المضمون، وتحويل النص إلى عد للكلمات أو قياس

[1]– لمزيد من التفاصيل حول هذا المنهج، انظر: محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص87–90.

للمساحة أو الزمن الذي يستغرقه نص ما.. أدوات التحليل الكمي على المستوى المنهجي، هي المقيدة بمعادلات ونماذج رياضية أو طرق قياس وتحليل محددة (كالإحصاء وبناء النماذج الرياضية..)[1].

أبرز مثال عن المناهج الكمية **المنهج الإحصائي**، وهو "ذلك الفرع من الدراسات الرياضية الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات لظواهر معينة وتنظيمها، وتبويبها، وعرضها جدوليا، أو بيانيا، ثم تحليلها رياضيا، واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها"[2].

ويرجع ظهوره في ميدان العلوم الاجتماعية إلى التعاون السائد بين هذه العلوم والرياضيات في العهد الإغريقي، لا سيما لدى الفيثاغوريين الذين كانوا يستخدمون الإحصاء في أبحاثهم، غير أن استعماله تعزز وتجلت قيمته العلمية والعملية في أبحاث كل من أميل دور كهايم وهال واكس حول ظاهرة الانتحار.

كما ساهمت دراسة كل من مونتير وروسو في تطور المنهج الإحصائي في ميدان العلوم الاجتماعية ليشمل التطور في المنهج الإحصائي جميع العلوم الأخرى،

---

[1]– أحسن مقال عن المناهج الكمية واسقاطاتها على الدراسات السياسية المستقبلية، انظر: وليد عبد الحي، "تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية"، **مجلة أوراق**، الأردن، 2016، ص ص 24–45.

[2]– عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 212.

الإدارية، السياسية، القانونية، الاقتصادية، النفسية وغيرها، ويرجع سبب ذلك إلى التطور التكنولوجي الهائل وما نتج عنه من تطور في مجال الحاسبات الإلكترونية والطرق والوسائل الإحصائية الأخرى، مثل النظام الإحصائي (spss,exel).

يسعى هذا المنهج باستخدامه للغة الأرقام للكشف عن حقيقة الواقع الاجتماعي (الاقتصادي، الثقافي، السياسي، العلمي،) والوقوف على نقائصه وعيوبه بغية إصلاحه وتعديله. ويتميز بالنتائج الدقيقة باعتماده اللغة الرياضية مما يساعد على التنبؤ الدقيق في ميدان الظاهرة المدروسة، ويسمح للدولة بالقيام بالتخطيط.

هنالك نوعان للمنهج الإحصائي، تتمثل في:

المنهج الإحصائي الوصفي: ويركز على وصف وتلخيص الأرقام المجمعة حول موضوع معين وتفسيرها في صورة نتائج حيث أن هنالك مفاهيم وأساليب متعددة لتلخيص البيانات ووصفها وتحليلها حتى يسهل تفسيرها.

المنهج الإحصائي الاستدلالي الاستقرائي: ويعتمد على اختيارات عينة من مجتمع أكبر وتحليل وتفسير البيانات الرقمية المجمعة عنها والوصول إلى تعميمات واستدلالات على ما هو أوسع وأكبر من المجتمع محل البحث.

فهو يستخدم البيانات الرقمية لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتفائها، ولا يكتفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج معتمدا على خطوات منظمة ووسائل متعددة، بفضل الدراسات الإحصائية تستطيع المؤسسات معرفة نوعية الأفراد العاملين وعددهم ومعدل الحاصلين على شهادات معينة، أو معدل العمر في منطقة أو دولة ما، أو معدل الوفيات، كما يمكن للدولة أن تعرف الزيادة السكانية، ونسبة النمو الاقتصادي، أو معدل الدخل الفردي والبطالة، النفقات العمومية طيلة السنة أو خلال السنوات الخمس الأخيرة، ومدى إقبال الجمهور على شراء بضائع معينة..الخ.[1]

في المناهج الكيفية تقاس مصداقية الدراسة ببعدين هامين: الصحة، أي أن نتائج البحث تعكس الواقع بدقة، واليقينية، أي أن النتائج مدعمة بالأدلة.

بالمقابل، تقوم المناهج الكيفية على الفهم البنائي للظاهرة، أي كيفية تفسير الباحث للظاهرة أو تأويلها والذي يأخذ مسارا محددا، وعليه فإن هذه المناهج تقوم على المستوى الانطولوجي على افتراض مستويات متعددة للواقع تتحدد طبقا لادراك

[1]–نفس المرجع، ص132.

الباحث ذلك الواقع، وهو ما عبر عنه البنائيون بالقول أن الواقع مبني إجتماعيا، فهو في حالة تغير دائم.

يوجد العديد من أوجه الاختلاف فيما بين المنهج الكمي والكيفي، حيث:

-من حيث الهدف: يعد الحصول على أرقام لها دلالة بخصوص مشكلة البحث العلمي المحرك الأساسي لاستخدام المنهج الكمي، بينما تعتبر الدوافع الاجتماعية والإنسانية هي المحرك لاستخدام المنهج النوعي أو الكيفي.

-عينات الدراسة: من أكثر أنواع العينات التي يستخدمها الباحث في المنهج الكمي هي العينات العشوائية، أما بالنسبة للمنهج النوعي فتستخدم العينات المنتظمة.

-أدوات الدراسة: يعد من أكثر أدوات الدراسة المستخدمة في المنهج الكمي استمارات الاستبيانات بأنواعها، ومن أكثر أدوات الدراسية المستخدمة في المنهج الكيفي المقابلات والملاحظات.

-المرونة: يعد المنهج الكمي أقل مرونة من المنهج الكيفي لعدم وجود الوصف في خطواته.

-الدور المنوط بالباحث: يبرز دور الباحث في المنهج الكيفي بطريقة أو بأخرى وتظهر آثاره الملموسة في الدراسة، أما بالنسبة للمنهج الكمي فيختفي دور الباحث، أو ينفصل عن البحث.

-الفرضيات العلمية: يهتم المنهج الكمي بالفرضيات، وما تتضمنها من متغيرات بحثية، ومن ثم يحتاج ذلك المنهج لتعريفات علمية دقيقة لتلك المتغيرات، ومن خلال ذلك المنهج يستطيع الباحث اختبار وقياس العلاقات فيما بين المتغيرات، سواء المستقلة أو التابعة، بينما لا يتطلب المنهج الكيفي الفرضيات بشكل موسع، ويمكن أن يكون ذلك في صورة فرضية واحدة على أقصى تقدير.

-التوصيات النهائية في البحث: تختلف التوصيات في المنهج الكيفي الذي يسوق توصيات نهائية ناتجة عن سمات وأوصاف، على خلاف المنهج الكمي الذي يسوقها في شكل نتائج وأرقام[1].

أي المنهجين الكمي أو الكيفي أنجع للبحث السياسي؟

لكل من المنهجين خصائصه التي تميزه، فالمنهج الكمي ذو دلالات رقمية مهمة تدعم البحث العلمي، وتمنحه القرينة والبرهان، أما المنهج الكيفي يتطرق إلى قلب

[1]- David E McNabb, **Research Methods for Political Science Quantitative and Qualitative Methods : Quantitative and Qualitative Methods**. 2ed, Routledge 2010, pp 17-26.

المشكلة ويلتمس العنصر الإنساني ومكنوناته وسماته، وجميع ما يرتبط بالأمور المعنوية غير القابلة للقياس، وعليه يمكن القول أن المنهج الكمي والمنهج الكيفي يكملان بعضهما البعض.

تعد الشروط البحثية وموضوع البحث أو مشكلته على صلة وثيقة بالوصف، وذلك هو ما ينطوي عليه المنهج الكيفي المدعوم عن طريق الرقميات التي يوفرها المنهج الكمي.

من أبرز العوامل التي تجعل الباحث العلمي يدمج ما بين المنهج الكمي والكيفي عند إعداد البحث أو الدراسة العلمية، هو علاقة السببية التي تتضح في أهمية وأهداف وفرضيات البحث العلمي، فالوصف لا غني عنه، وأيضا الكم.

يمكن التعبير عن المقترحات والتوصيات التي يجب أن ينتهي بها البحث العلمي المنهجي بطريقة كمية أو نوعية.

يحتاج البحث العلمي إلى المرونة في التعامل مع البيانات والمعلومات، وهو ما يتضمنه المنهج الكيفي، وكذلك يحتاج البحث إلى ضمان الموضوعية، والتي تتمثل في الابتعاد عن التحيز من جانب الباحث، وذلك ما يهتم به المنهج الكمي[1].

[1]- David E McNabb, Op.cit, pp 25-26.

المداخل والاقترابات الضرورية في التحليل السياسي:

المقترب هو إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، كما انه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أو الأسئلة التي تثار، تحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن دلك وكيفية التعامل معها.

فالمقتربات هي وسائط بين الباحث وبين الظواهر المختلفة تعينه على تفسيرها استنادا إلى المتغيرات أو المتغير الذي يرى انه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره.

والمقترب يمكنه اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من اجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما انه يحدد نوعية المفاهيم والاستفسارات والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته.

الاقتراب أو المدخل هو اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات بهدف الوصول إلى صياغة نظرية معينة[1]، وباعتبار المدخل هو الزاوية التي ينظر من خلالها الباحث إلى موضوعه،

[1]– لمزيد من التفاصيل حول الاقترابات والمداخل، انظر: محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص 14–15.

فالراجح ان هناك مؤثرات تضغط على رؤيته للقضايا وللظواهر، يمكن تصنيفها إلى مؤثرات المرجعية (قيم توجه الباحث وميوله والمعايير الثقافية السائدة في بيئة عمله)، ومؤثرات المصلحة (أي مصلحة مباشرة ينبغي تحقيقها ترتبط بالموقع المهني للباحث).

يشير الاقتراب إلى المعايير التي تنتقي خلالها الاسئلة والبيانات الملائمة، كما يمكن تعريف "المدخل أنه يستخدم للإشارة الى المعايير المستخدمة في انتقاء الاسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة او استبعادها من نطاق البحث"، ويمكن الاستعانة بمدخل واحد أو أكثر في مجال الدراسات الاجتماعية ومنها السياسية.

يستخدم الاقتراب كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودراستها، كما يساعد الباحثين والمحللين على تحديد الموضوعات الأكثر أهمية وايضاح جوانبها الأساسية، ويعينهم على الكيفية التي يعالجون بها موضوعاتهم، لذلك فالاقتراب يؤثر في اختيارنا للمناهج والوسائل المستخدمة في الدراسة.

والاقترابات هي وسائط بيننا وبين الظواهر المختلفة تعيننا على تفسيرها، استنادا إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره، فإذا كان

المتغير الذي جلب اهتمامنا سياسيا، نسبنا الاقتراب إليه وأسميناه الاقتراب السياسي أو المدخل السياسي، وإذا كان العامل اقتصاديا كان الاقتراب الاقتصادي.[1]

وتوجد مجموعة من الاقترابات منها السلوكي، والبنائي الوظيفي، واقتراب تحليل النظم، واقتراب النخبة، واقتراب صنع القرار، حيث:

الاقتراب النظمي أو النسقي عند دافيد إستون:

طبقا لدافيد إيستون(David Easton)، من المفيد أن ننظر للسياسة كنسق من العمليات والعلاقات، كما ننظر إلى الحياة السياسية كسلوك إنساني يعمل ضمن البيئة ويستجيب لها[2].

تم انتقاد إيستون لأنه جعل عملية التحويل التي يقوم عليها النظام عملية محايدة، بحيث أن المدخلات تأتي دوما من البيئة، وأن النظام يقوم فقط بتحويلها إلى مخرجات دونما تدخل، وعليه قدم ويليام باورز(William Powers) نموذجا مطورا لنموذج استون، منطلقا من أن الأهداف الداخلية للنظام تقوم بدور في إيجاد مدخلات للنظام نابعة من ذاته، هذه الأهداف قد تكون هيكلية متعلقة ببنية أو هيكل النظام، وقد تكون مرتبطة بتطوير برنامج النظام، أو موقفية يتم تحديدها طبقا للموقف الذي

---

[1]– نفس المرجع، ص 15.

[2]– Bertrand Badie, **le développement Politique**. 5 ed , Paris , 1998, pp 43-49.

يواجه النظام، مما يساهم في إيجاد مدخلات جديدة للنظام غير نابعة عن البيئة، بل قد تتعارض معها وتقوم بتعديلها وتكييفها[1].

اقتراب الجماعة

أحدث اقتراب الجماعة تحولا كبيرا في منظور علم السياسة، حيث حول اهتمامه من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية، إلى العمليات والنشاطات والتفاعلات، أي الانتقال من الدراسة الجامدة السكونية إلى ديناميكيات الحياة السياسية، كما نقل محور اهتمام علماء السياسة من التركيز على الدولة إلى الجماعة، وبذلك وسع من مجال علم السياسة.

وهو الاقتراب الذي يهتم بدراسة الجماعات ودورها في المجتمعات، والذي يمس جوهر الحياة السياسية ممثلا في صنع القرار السياسي، فالجماعات هي تعبيرات مجتمعية عن مصالح أعضائها والدفاع عنها وتوصيلها لأجهزة صناعة القرار، وهو ما يمكن اسقاطه مثلا على تيار المحافظين الجدد ودورهم في تقديم التصور والدعم لإدارة بوش الابن، والجماعات المصلحية ممثلة في المركب الصناعي العسكري

[1]– نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النمودج المعرفي، النظرية والمنهج**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 205.

ودوره في الدعم والاستفادة من الطرح الاستراتيجي الذي قدم لإدارة بوش الابن بعد أحداث 11سبتمبر 2001.

المقترب المؤسسي:

ظهر كرد فعل على المقترب التاريخي والقانوني، حيث أدرك العديد من علماء السياسية أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية، ومن تم حدث تحول في بؤرة التركيز وأصبح الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية، حيث أصبح التركيز في هذا المقترب على المؤسسة كوحدة للتحليل[1].

وقد أولى الاقتراب المؤسسي أهمية لدراسة الدولة وباقي المؤسسات وفق إطار متكامل يتضمن دراسة السلوك والأبنية والمؤسسات والقيم ...أي الاعتماد على تحليل متعدد الجوانب والأبعاد نظرا لتعقد الظاهرة الاجتماعية وتشابكها[2].

غير أنه ينبغي على الباحث الانتباه إلى أن الجماعة ورغم أهميتها في التحليل، لا يمكن أن تدرس بمعزل عن الإطار العام الذي تعمل فيه، والذي يتمثل على وجه الخصوص في الدولة وما يرتبط بها من مؤسسات وقوانين، فالجماعة ملزمة أن تسير مثلما ينص عليه الدستور ووفق البنى القيمية والثقافية للمجتمع.

[1]– نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص 204–205.

[2]–عمار بوحوش وآخرون، مرجع سابق، ص 164.

المحور الثالث: علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الأخرى:

كما يرتبط علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الأخرى منهجا، فهو كذلك يرتبط بها موضوعا، حيث تدرج كلها في سياق العلوم الإنسانية، مثل علم الاجتماع، علم النفس، الاقتصاد، التاريخ، الجغرافيا والقانون، حيث:

بين علم السياسة وعلم الاجتماع: يعتبر علم الاجتماع العلم الم لكافة العلوم الإنسانية الأخرى والظاهرة السياسية سواء في مظهرها كعلاقة (السلطة) أو كتنظيم (الدولة) فهي بالدرجة الأولى ظاهرة اجتماعية، فالسياسة عي نتاج الاجتماع البشري، فالاجتماع هو الأصل والسياسة هي الفرع[1]، وتداخل علة الاجتماع مع علم السياسة يعطينا علم **الاجتماع السياسي،** والذي يتناول دراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام والنظم السياسية... وغيرها من ظواهر الاجتماع ذات العلاقات السلطوية.

بين علم السياسة وعلم التاريخ: علم التاريخ يهتم برصد أحداث الماضي وتقصي مسبباتها وتحليل نتائجها في الزمان والمكان، وهو ذو صلة وثيقة بعلم السياسة، لأن

[1] – علم الاجتماع هو العلم الذي يبحث في أصل وتطور وتركيب ووظائف الجماعات البشرية، وكذلك أشكالها وقوانينها وعاداتها ومؤسساتها وأنماط حياتها فكرا وعملا. **إسماعيل محمود، المدخل إلى العلوم السياسية ص 47.**
لولا وجود المجتمع لما وجدت الدولة (والدولة هي أقصى تطور للمجتمعات البشرية)، ولولا وجود الدولة لما وجد التنظيم والممارسة السياسية (السياسة هي أقصى تطور لوجود السلطة)

الباحث السياسي لابد عليه أن يستقرأ التاريخ ليفسر الأسباب الكامنة وراء الأحداث السياسية وقد زادت هذه العلاقة توطيدا بظهور تاريخ الفكر السياسي، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العلاقات السياسية الدولية...

مثال: إن دراسة تاريخ أوروبا خلال القرن 19 تكون ناقصة وغير مستوفاة إذا اقتصرت فقط على سرد الأحداث التي شهدها ذلك العصر دون ربطها بالحركات والتيارات السياسية التي عرفتها تلك الفترة كالحركة القومية والحركة الاستعمارية والاشتراكية...

بين علم السياسة وعلم القانون[1]: القانون هو مجموعة من القواعد التي تنظم سلوك الأفراد داخل الجماعة تنظيما ملزما مقترنا بعقاب لممن يخالفه، وإذا كان القانون صادرا عن السلطة التشريعية كأحد المؤسسات السياسية في الدولة فتطبيقه من اختصاص الجهاز الإداري التنفيذي كمؤسسة سياسية، والتقاء العلمين ينتج لنا القانون الدستوري والقانون الدولي والدبلوماسي في المجال الخارجي.

[1]– خالد بنجدي، مرجع سابق، ص 55.

بين علم السياسة وعلم الاقتصاد[1]: إن تداخل علم السياسة وعلم الاقتصاد يعطينا علم الاقتصاد السياسي، ويعتبر النشاط الاقتصادي اليوم من الوظائف الهامة للدولة نظرا لارتباطه الوثيق بصناعة القرار السياسي، فالقرار الاقتصادي قرار سياسي بالدرجة الأولى (التخطيط والبرمجة الاقتصادية وتوزيع الدخل والسياسات المالية كأنشطة اقتصادية للدولة هي قرارات سياسية).

والاقتصاد السياسي علم يهتم بدراسة الوسائل التي بواسطتها تستطيع الدولة أن تكون غنية وقوية وذات دخل وفير يحقق الاستقرار السياسي، وصلة العلمين وثيقة لأن:

-معظم قوانين الدولة تهتم بالملكية والعقود والشركات... وتعتبر التجارة عاملا مهما في العلاقات السياسية الدولية

-موضوعات كالضرائب، النقود، المشاريع الحكومية هي بحوث مشتركة لكلا العلمين

-منذ الثورة الصناعية تدعمت العلاقة بين العلمين نتاج ظهور منظمات ونقابات لها مطالب سياسية

-وجود علاقة بين التقدم الاقتصادي والتصرف الحكومي

[1] علم الاقتصاد: علم يدرس الثروة عبر التوزيع، الإنتاج والاستهلاك، انظر: خالد بنجدي، مرجع سابق، ص 54.

-وجود علاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الوطنية

-مركز القوة الاقتصادية للدولة له تأثير ووزن وثقل في رسم السياسة الخارجية

بين علم السياسة وعلم النفس: علم النفس يهتم بدراسة سلوك الانسان، ويوضح ما يفعله، أما علم النفس الاجتماعي فيهتم بدراسة سلوك الانسان داخل الجماعة، كما يدرس القيادة ودورها وتأثيرها، فعلم السياسة له صلة بعلم النفس (علم النفس السياسي) من خلال:

-هناك اتجاه في تفسير السلوك السياسي الإنساني على ضوء النظريات النفسية (الإرهاب، الديكتاتورية...) فالعمليات السياسية التي يقوم بها صناع القرار يمكن تحليلها بواسطة عوامل نفسية (هتلر...)

-كثير من الدراسات المتعلقة بنفسية المجموعات (العرقيات) والمنظمات والشعور القومي يعتمد على التحاليل النفسية.

ملاحظة: هناك اجماع بين الباحثين والكتاب على وجود علاقات وطيدة بين علم السياسة وبقية العلوم الأخرى كالتربية والاجناس والجغرافيا... وغيرها.

المحور الخامس: مجالات وفروع علم السياسة:

فروع علم السياسة[1]:

الإشكالية التي تطرح هنا هي: ما هي الدراسات الأساسية المكونة لعلم السياسة؟ أي ما هي فروعه ومجالاته كعلم قائم بذاته؟

التقى خبراء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو عام 1948 على توزيع موضوعات المعرفة السياسية بين أربعة ضروب رئيسية:

-**النظرية السياسية:** وهي خلاصة الفكر السياسي المتراكم عبر العصور، حيث أن الفكر السياسي هو جملة معتقدات شعب ونظرته إلى نفسه ومواقفه تجاه غيره، وكذلك آراء ونظريات وطروحات كبار المفكرين الاجتماعيين والفلاسفة.

والنظرية هي مجموعة من الفروض المترابطة فيما بينها والمختبرة والتي تستهدف الفهم والتفسير والتوقع من خلال متغيرات مستقلة وتابعة في صيغة" إذا وجد... فيحدث" وتتميز النظرية بالعموم والتجريد، والنظرية السياسية تتضمن احتمالات وليس تأكيدات.

[1] – حول المجالات الرئيسية لعلم السياسة، انظر: قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص ص 70-71.

-**الأحزاب، الفئات والرأي العام:** وهي قوى فاعلة في الحياة السياسية

-**النظم السياسية المقارنة** من خلال دراسة الهياكل البنيوية والسلطوية لعدة دول ثم مقارنتها واستخلاص خصائص أي نظام سياسي، كما تشمل دراسة الدساتير والمؤسسات الإدارية والسياسية.

-**العلاقات الدولية:** وتشمل السياسة الدولية والتنظيم والإدارة والقانون الدوليين.

إن الاشكال المطروح هنا هو: هل مجموع فروع علم السياسة عندما تلتقي تشكل لنا علم السياسة؟

هناك فرضية مفادها "الكل لا يشكل بالضرورة مجموع أجزائه". في الو. م. أ يعقد سنويا مؤتمر يسمى "الجمعية الأمريكية لعلم السياسة" (في 1997 انعقد للمرة 93). في 1991 انعقد المؤتمر وألقيت فيه حوالي 2500 محاضرة، وهو يهدف بصورة عامة للإجابة على السؤال: ما معنى السياسة؟ وهل الفروع الأربعة له لما تلتقي تكون لنا البناء النظري، المنهجي والفلسفي له؟ والمشكل الآن أن بعض الفروع بدأت تفقد معناها. فإذا كانت العلاقات الدولية هي العلاقات بين الدول وحدات المجتمع الدولي، فنجد اليوم أن السيادة والحدود التي هي من أركان الدولة أصبحت وهمية، فوحدة الدولة بدأت تتراجع لصالح فواعل جديدة (الإرهاب في شكل جماعات فاعلة،

السيادة الإعلامية غائبة بفضل تطور وسائل الاتصال...) فأين هي حدود علم العلاقات الدولية؟

خلاصة واستنتاجات :

يشكل مفهوم السياسة ظاهرة معرفية غامضة، على الرغم من الاستخدامات الكثيرة والأزلية، وذلك يعود لثلاثة أسباب كبرى:

- الخلط بين استخدام السياسة كممارسة واستخدامها كمفهوم
- الاستخدامات غير المتوافقة للمفهوم بالنظر للتأثيرات الكبرى للمتغيرات المختلفة (المكان، الزمان، الثقافة السياسية...).
- الاستخدامات العلمية غير المتوافقة للمفاهيم الكلية في العلوم الاجتماعية عموما وفي العلوم السياسية على وجه الخصوص (لمفهوم الدولة 628 تعريف)

إن علم السياسة هو علم مستقل واختصاص مستقل، وإن كان مرتبطا بصفة وظيفية مع الاختصاصات الأخرى اجتماعية كانت أو اقتصادية أو...، ويقوم على دراسة مجموعة من الوحدات الفاعلة وطنيا (الدولة، الحكم، النظام السياسي، الأحزاب

السياسية، المواطنة...) وكونيا (الانسان، الدولة، المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمواطن العالمي...) كما يقوم على دراسة ليس فقط السلوكات الفردية، الجماعية أو المؤسسات وطنيا أو دوليا فحسب، ولكن أيضا بدراسة وتحليل القيم والقواعد وحركات التغير.

-يشكل التطور التاريخي للدراسات السياسية تطورا معقدا وغير سطحيا، وعلى الرغم من قدم التعامل الفكري مع السياسة (أكثر من 4000 سنة مع كتابات SOPHELED) إلا أن التطور كان مرتبطا بالضرورات والقيم والاشكال التنظيمية المجالية، مما يجعل هذه المساهمات مجرد مؤشرات تاريخية.

-يشكل مؤتمر فيينا حول حقوق الانسان في جوان 1993 نقطة التصدع المعرفي في علم السياسة، الذي دفع منظري الظواهر السياسية للبحث عن ميلاد علم سياسة جديد، أو ما يعرف بالمقاربات الجديدة في علم السياسة.

قائمة المراجع المعتمدة

في المطبوعة:

1. أبو الفضل ابن منظور، **لسان العرب**، ج7، منشورات بيروت، لبنان.
2. أحمد محمد قاسم، **مناهج البحث العلمي**. دار البيان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص21-22.
3. جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، حرف الميم، ط3، دار صادر، بيروت. 1994.
4. حسن صعب، **علم السياسة**. دار العلم للملايين، بيروت، 1981.
5. خالد بنجدي، **مدخل إلى علم السياسة**. ط1، 2009.
6. صايل زكي الخطايبية، **مدخل إلى علم السياسة**، دار وائل للنشر، 2010.
7. عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، المكتبة القانونية، لبنان، 2002.
8. عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
9. عصام سليمان، **مدخل الى علم السياسة**. دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.
10. عمار بوحوش وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلو م الاجتماعية**. المركز الديموقراطي العربي، برلين، 2019.
11. قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**. دار الثقافة للنشر، بغداد، 2012.
12. محمد الرضواني، **مدخل إلى علم السياسة**،

13. محمد الصغير الكانوني، مبدأ الفصل بين السلطات بين الفكرة والممارسة، مذكرة ماجستير، جامعة عدن، 2006.

14. محمد طه بدوي، **المنهج في علم السياسة**، ط1، المكتب الجامعي الحديث ، 2000.

15. موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**، ترجمة سليم حداد، ط2، 2001.

16. موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**. ترجمة سامي الدروبي، جمال الأتاسي، منشورات دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، سوريا.

17. نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النمودج المعرفي، النظرية والمنهج**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

18. نصر محمد عارف، **في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتاصيل**. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1994.

19. نصر محمد عاطف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية والمنهج**. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

20. نظام (بركات) و آخرون، مبادئ علم السياسة، ط2، الرياض، مكتبة العبيكان، 2001.

21. وليد عبد الحي، "تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية"، **مجلة أوراق**، الأردن، 2016.

1. – Stephen Lukes. **Power, A Radical View**, Macmillan, 2005.
2. Rémi Lefebvre, **Leçons de l'introduction à la science politique**, 3ed, éd Ellipses, Paris, 2017.

Rémi Lefebvre, **Leçons de l'introduction à la science politique**, 3ed, éd Ellipses, Paris, 2017.

3. Nasser Eddine GHOZALI, **cours des systemes politiques comparés, Les systemes libéraux**, O.P.U, Alger, 1983.
4. Pierre Belleau, **La méthode historique**. Cégepde maison neuve, Montreal,1989
5. Albero Brigitte, L'étude de cas : une modalité d'enquête difficile à cerner, dans : Albero B. Poteaux N. **Enjeux et dilemmes de l'autonomie. Une expérience d'autoformation à l'université : Etude de cas**. Maison des Sciences de l'Homme, 2010, pp15– sur le lien https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00579008/document
6. David E McNabb, **Research Methods for Political Science Quantitative and Qualitative Methods :**

Quantitative and Qualitative Methods. 2ed, Routledge 2010.

7. Bertrand Badie, **le développement Politique**. 5 ed , Paris , 1998.

فهرس المحتويات:

الأهداف الاكاديمية من تدريس مقياس مدخل لعلم السياسة.....02

تمهيد.....04

المحور الأول: السياسة وعلم السياسة.....08

المحور الثاني:علم السياسة: الموضوع والمنهج.....33

المحور الثالث: علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الاخرى.....87

المحور الرابع:مجالات وفروع علم السياسة.....91

خلاصات واستنتاجات.....93

قائمة المراجع.....95